الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

تحـــت إشراف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون

لقاء الحـــكومة - الـــولاة

RENCONTRE GOUVERNEMENT -WALIS

2021

إنعـاش إقتصادي
تـــوازن إقليـمي
وعـدالة إجتماعية

25-26 سبتمبر 2021

قصر الأمم نادي الصنوبر - الجزائر

interieur. gov.dz

عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية

« الجزائر قوة ضاربة، العالم كله مدرك أن الجزائر قوة جهوية، قوة تؤثر للسلام و تحقيق التوازنات في المنطقة، الدولة التي يتخرج منها 250,000 جامعي سنويا، لا مجال للتشكيك في شبابها (شركات ناشئة، مؤسسات مصغرة و غيرها)، الأمر يتعلق بالكرامة الوطنية، « و أذكر الجزائر و اصغر إن ذكر اسمها، تجد الجبابرة ساجدين وركعا».

الفهرس

1. بطاقة إطار لاجتماع الحكومة – الولاة.....03

2. برنامج اللقاء.....09

3. بطاقات تقديمية للورشات.....12

– الورشة 01: تكييف برامج التنمية المحلية: نحو مقاربة أكثر ابتكارية وتشاركية.؛.....13

– الورشة 02: التنمية الإقليمية المتوازنة: بين طموح الإنعاش و إلزامية الجاذبية.؛.....16

– الورشة 03: طرق ووسائل إعادة انعاش الاستثمار و خلق الثروة وفرص العمل المستدامة؛.....18

– الورشة 04: تسيير الأزمات عل المستوى المحلي (الحرائق، الإجهاد المائي، جائحة فيروس كوفيد19–):

إعادة التفكير في طرق الوقاية و التنسيق و التدخل؛.....21

– الورشة 05: إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية من خلال مقاربة عقلانية، اقتصادية وفلة.....24

4. مداخلات أعضاء الحكومة خلال الجلسة الافتتاحية ليوم 25 سبتمبر 2021 28

– مداخلة السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، وزير المالية.....29

– مداخلة السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.....37

– مداخلة السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام.....45

– مداخلة السيد وسيط الجمهورية، إبراهيم مراد.....50

– مداخلة السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة.....55

5. التوصيات المنبثقة عن أشغال اللقاء والخاصة بالمواضيع التالية:.....60

– الورشة 01: تكييف برامج التنمية المحلية: نحو مقاربة أكثر ابتكارية وتشاركية.....61

– الورشة 02: التنمية الإقليمية المتوازنة: بين طموح الإنعاش و إلزامية الجاذبية.....66

– الورشة 03: طرق ووسائل إعادة انعاش الاستثمار و خلق الثروة وفرص العمل المستدامة.....71

– الورشة 04: تسيير الأزمات عل المستوى المحلي (الحرائق، الإجهاد المائي، جائحة فيروس كوفيد19–):

إعادة التفكير في طرق الوقاية و التنسيق و التدخل.....84

– الورشة 05: إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية من خلال مقاربة عقلانية، اقتصادية وفعالة.....89

6. الكلمة الختامية للسيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، وزير المالية.....93

بطاقة إطار
لاجتماع الحكومة / الولاة

25 و 26 سبتمبر 2021

تحت شعار:

إنعاش إقتصادي،
توازن إقليمي،
عدالة إجتماعية

بطاقة إطار لاجتماع الحكومة / الولاة

ديباجة

ينعقد هذا الاجتماع في سياق خاص يتسم بتنفيذ وتجسيد الالتزامات السياسية لرئيس الجمهورية، سيما إصدار الدستور الجديد ، والقانون الجديد المنظم للانتخابات ، والتنصيب الفعلي للولايات العشر للجنوب، فضلا على تكملة الإصلاحات المؤسساتية من خلال تنصيب المجلس الشعبي الوطني ، تنظيم الانتخابات المحلية لتجديد المجالس المحلية المقرر إجراؤها في 27 نوفمبر 2021، و اختتاما بالتجديد الجزئي لمجلس الأمة خلال شهر ديسمبر من العام الجاري.

على صعيد آخر ، وفي مواجهة التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر ، تعهد رئيس الجمهورية بعدة التزامات مدعومة بتعليمات و توجيهات مسداة للحكومة والسلطات المحلية و التي شكلت بذلك أساس خطة عمل الحكومة الجديدة التي تم اعتمادها من قبل غرفتي البرلمان.

حيث تنص خطة العمل هذه على سلسلة من التدابير التي تهدف إلى توطيد دولة القانون وتجديد الحوكمة والانعاش الاقتصادي والتنمية البشرية ، في إطار سياسة اجتماعية معززة تهدف إلى ضمان إعادة التوازن الإقليمي والإنصاف الاجتماعي ، بما في ذلك بالنسبة للمناطق التي لا تزال محرومة، كما تهدف للاستجابة لاهتمامات الساكنة و تطلعاتهم فيما يتعلق بالإسكان و الشغل والصحة والبنية التحتية الأساسية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار والرقمنة و تشغيل فئة الشباب، و خلق الثروة والتنمية الزراعية والانتقال الطاقوي...

في ضوء كل هذه العناصر والتحديات ، تهدف هذه النسخة الجديدة من اجتماع الحكومة / الولاة إلى بعث ديناميكية جديدة، من خلال أجندة سياسية إيجابية، شاملة، ومستدامة وهذا بوضع نهج متجدد فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، و العمل على تقييم السياسات العامة التي تم الانطلاق فيها و مدى تنفيذ الإجراءات القطاعية ، مع استخلاص النتائج من التجارب التي تحققت على مدى عام ونصف و معالجة النقائص التي لا تزال قائمة.

باختصار ، يتعلق الأمر بوضع الآفاق الجديدة ضمن السياق الراهن الذي يتسم بأزمة متعددة الأبعاد ، من خلال تحليل الوضع بطريقة براغماتية قصد رفع عراقيل التسيير على المستويين المركزي والمحلي للخروج بمقترحات ملموسة وتدابير عاجلة لتحسين الظروف المعيشية لمواطنينا وإنعاش اقتصادنا.

الإشكالية

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مسار التنمية الوطنية والمحلية ، لا يزال الواقع الميداني يكشف عن العديد من الصعوبات التي تعرقل مبادرات السلطات العمومية و نسق التنمية المحلية المتوازنة والشاملة.

و عليه ، يظهر تشخيص هذا الواقع ما يلي:

- أن الأحداث الاستثنائية مثل: جائحة COVID 19 ، والكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات) و ندرة المياه، وموجات الحر، قد أثرت بشكل كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي ولكنها كشفت أيضًا عن مشاكل وتعقيدات في تسيير التحكم في هذه الأزمات.

- عدم التحكم في إدارة وتنفيذ العمليات التنموية واستمرار الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.
- أن اللامركزية لا تزال غير مكتملة ولا تسمح للسلطات المحلية بالحصول على هامش كافٍ في تسيير أعمالها.
- أن جودة المرافق العمومية تظل دون ما ينتظره المواطنون ويطالبون به ، وأن تسييرها ما فتأ موسوما بالممارسات البيروقراطية.
- وجود مظاهر للتبذير و التكاليف الباهظة لتسيير المرافق العمومية المحلية.
- ضعف التأطير على مستوى الجماعات المحلية، يشكل أحد العوامل التي تضعف الدور المهم المنوط بها ضمن سياسات التنمية المحلية.

- تشكل أزمة المالية المحلية مصدر قلق في ظل الظروف الصعبة التي تتسم بالضغط على المالية العمومية للبلاد ، وهو ما يفسر اللجوء المتكرر إلى صندوق الضمان والتضامن المطلوب على نطاق واسع لمنح الإعانات المالية الاستثنائية التي تهدف على وجه الخصوص إلى تمويل العجز في ميزانية التسيير على حساب نشاطات التنمية المحلية.

- تضارب وعدم فاعلية آليات التمويل المبتكرة (قروض ، شراكات بين القطاعين العام والخاص ، تمويل تشاركي ، إلخ).
- غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية وضعف استراتيجية الاتصال والتعبئة الاجتماعية للفاعلين الإقليميين حول رهانات التنمية الإقليمية ؛
- الافتقار إلى تنسيق وتوضيح وترشيد أدوات تخطيط التنمية الإقليمية ؛

- ضعف الآلية الإدارية والتنظيمية لتعبئة الموارد وتحسينها على المستوى المركزي والمحلي من حيث القيادة والتخطيط و إعطاء دفعة إيجابية ؛
- تفاقم ضعف الحوكمة المحلية بسبب تعدد الفاعلين ذوي الاهتمامات المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى نقص في التنسيق و عدم فعالية التدخلات.

الأهداف

بناءً على تشخيص الوضع الاجتماعي والاقتصادي المحلي و عوائق التنمية ، تم وضع أهداف استراتيجية وعملية للاستجابة بنجاعة وإنصاف لاحتياجات المواطنين وإرساء أسس التنمية المحلية مدعمة ، مع السهر على ضمان التسيير الفعال و المتفاعل من خلال اليقظة و الاستباقية و كذا التدخل بمقاربة متناسقة متعددة القطاعات.

و يتعلق الأمر إجمالا بـ:

- الحد من الفوارق الإقليمية ، من خلال انتهاج مقاربة شاملة و مدمجة هادفة إلى التدخل السريع و المضبوط والمرن في المناطق الأكثر هشاشة، وصياغة مشاريع مدمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي باشراك المعنيين ، أي المواطنين المتأثرين.
- إنعاش نسق التنمية المحلية باقتراح حلول لمختلف الاختلالات وجعلها الرافد الأول لتنمية قائمة على تكريس اللامركزية، العمل القطاعي المشترك، الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد.
- صياغة برامج تنموية منظمة ومتفتحة و مستنيرة ؛
- إرساء آليات مبتكرة جديدة لتمويل التنمية،
- الإرساء لإدارة مشبعة بالأخلاقيات المهنية تعمل من أجل الصالح العام ؛
- وجوب اعتماد عصرنة الإدارة وتطوير المرفق العام على أسس علمية تسمح بضمان الفعالية و الفاعلية لنشاطات الادارة العمومية و جعلها مواكبة للتطورات الحاصلة في مختلف المجالات؛
- اعتماد الشفافية و إشراك المجتمع المدني بفعالية في تسيير الشؤون العامة؛
- ترقية القدرة التنافسية الإقليمية القائمة على تثمين أكبر للموارد و المؤهلات المحلية، على أساس زيادة تنمية الموارد والإمكانيات المحلية؛
- تعزيز الشبكات والتضامن (التنسيق بين الفاعلين) القادرة على دعم التنمية الإقليمية ؛
- تجسيد الإدارة الإلكترونية وتركيزها على انشغالات المواطنين و مواكبة الحداثة.
- تحسين جودة، شفافية، وأداء واستدامة الخدمات العمومية من خلال تطوير الحلول الذكية.
- تطوير أساليب جديدة أكثر فعالة و متفاعلة لإدارة الأزمات ووضع استراتيجيات للرصد والتوقع بمقاربة متناسقة متعددة القطاعات.
- تسهيل عملية الاستثمار قدر الإمكان ودعمها وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية.
- إزالة جميع المعوقات التي تواجه التنويع الاقتصادي وتعزيز المبادرة الاقتصادية ببعد مستدام.

- تفعيل النشاطات الاقتصادية المنتجة حيث ينتظر من الجماعات المحلية تطوير دور اقتصادي أكثر فاعلية ومواجهة التحديات التنموية، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:
- إرساء نظام ملائم للمالية والضرائب المحلية ؛
- تثمين موارد الممتلكات المحلية ،استرجاعها واستغلالها بحكمة ؛
- تسيير إقتصادي و اجتماعي مسؤول لمرافق عمومية عصرية، مقدمة لخدمات ذات جودة.

مجالات النقاش

المحور الأول : تقييم مدى تنفيذ القرارات والتوجيهات الاستراتيجية للسيد رئيس الجمهورية:

يتعلق الأمر هنا بالوقوف على دراسة و تمحيص مدى تنفيذ الإجراءات العاجلة الناتجة عن التزامات رئيس الجمهورية ومختلف التوجيهات و التعليمات التي صدرت بمناسبة اجتماعات الحكومة / الولاة السابقة وكذا مجالس الوزراء المتعاقبة و هذا من خلال حصيلة توضح النتائج الكمية والنوعية للنشاطات الأفقية والقطاعية وكذلك القانونية والهيكلية ، مع تسليط الضوء على الاختناقات التي واجهت مختلف الجهات الفاعلة.

يجب أن يركز هذا التقييم على الانتعاش الاجتماعي للمناطق المحرومة من المرافق المعيشية ، وإحياء القطاعات الإستراتيجية ، تشجيع الاستثمار، الرقمنة ، والمحيطات الزراعية ، الشغل ، المؤسسات الصغيرة و الناشئة ، وتحسين جودة المرافق العمومية، دعم المالية العمومية، التعليم، الصحة، السياحة والشباب.....

في هذا الصدد ، تتمثل المواضيع المقترحة لورشات العمل في ما يلي:

1- التقييم الكمي والنوعي للإنجازات في مجال التنمية المحلية وخلق نشاط اقتصادي، الثروة و التشغيل.

2- تقييم مدى تقدم عملية إعادة تنظيم البيئة القانونية والهيكلية و تكييفها مع الأهداف المحددة.

المحور الثاني : مقاربة جديدة للتنمية المحلية: مدعومة، تعاونية، و مبادرة

يتعلق الأمر باقتراح نهج جديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الحيوية لتكون براغماتية، ملتزمة، شاملة ومستدامة بصفة أكبر، و ذلك من خلال التركيز على تحليل العوائق التي واجهتها والنتائج التي تم تحقيقها، و كذا بصفة أكثر استشرافية حول الدروس المستخلصة، و الوسائل التي من شأنها تعجيل التحولات للاستجابة بنجاعة و إنصاف لاحتياجات الساكنة و إرساء أسس تنمية محلية متجددة.

في هذا الصدد ، تتمثل المواضيع المقترحة لورشات العمل في ما يلي:

1. تكييف برامج التنمية المحلية: نحو مقاربة أكثر ابتكارا وتشاركية.
2. التنمية الإقليمية المتوازنة: بين طموح الإنعاش وضرورة الجاذبية.

المحور الثالث: طرق ووسائل إعادة انعاش الاستثمار وخلق الثروة وفرص العمل المستدامة

يتعلق الأمر باقتراح نهج جديد يسمح ببعث ديناميكية بترسيخ ثقافة استثمار حقيقية و إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة التي عرقلت لفترة طويلة وتيرة النمو الاقتصادي والتي تسببت في فقدان العقارات والقيم المضافة.

في هذا الصدد ، تتمثل المواضيع المقترحة لورشات العمل في ما يلي:

1. الاستثمار الاقتصادي المحلي: العقبات و سبل إعادة الانعاش
2. التشغيل: إصلاح شامل للآليات وتشجيع روح المقاولاتية

المحور الرابع : تسيير النشاط العمومي من خلال نسق مخطط، استباقي، تعاوني و متفاعل

يتضمن إعادة التفكير في طرق التسيير لمواجهة تعدد الأزمات (الأزمة الصحية ، ندرة المياه، استهلاك الطاقة، حرائق الغابات) التي لها تأثير مباشر على جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

من الضروري إعادة التفكير في جميع الأساليب التنظيمية والتقنيات ووسائل تسيير الشؤون العمومية وإنشاء طرق جديدة أكثر فعالية واستجابة تجمع بين استراتيجيات اليقظة و الاستباق و كذا التدخل وفق مقاربة متعددة القطاعات أكثر انسجاما.

في هذا الصدد ، تتمثل المواضيع المقترحة لورشات العمل في ما يلي:

1. تسيير الأزمات على المستوى المحلي: الحرائق، ندرة المياه، جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 إعادة التفكير في طرق الوقاية والتنسيق والتدخل.
2. إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية وفق نهج عقلاني، اقتصادي و فعال.

برنامـــــــج
لقاء الحكومة – الولاة

25 و 26 سبتمبر 2021

تحت شعار:

إنعاش إقتصادي،
توازن إقليمي،
عدالة إجتماعية

اليوم الأول: 25 سبتمبر 2021

الفترة الصباحية: قصر الأمم – نادي الصنوبر

06سا: 30 د - 08سا: 30 د : استقبال واعتماد المشاركين،

10سا: 30 د : الافتتاح الرسمي لأشغال اللقاء:

- **10سا30 د:** الاستماع لآيات من الذكر الحكيم،
- **10سا35 د :** النشيد الوطني،
- **10سا45 د :** المداخلة الافتتاحية للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
- **11 سا00د :** خطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون

12سا00د: مداخلات السادة الوزراء:

- **12سا:00 - 12سا:10د:** مداخلة السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، وزير المالية
- **12سا:10د –12سا:20د:** مداخلة السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
- **12سا:20د - 12سا:30 د:** مداخلة السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام
- **12سا:30د - 12 سا:40د:** مداخلة السيد إبراهيم مراد وسيط الجمهورية.
- **12سا:40د - 12سا:50د:** مداخلة السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة

الفترة المسائية: المركز الدولي للمؤتمرات «عبداللطيف رحال»

- **13سا:00 د- 14سا:30د:** وجبة الغذاء

15سا00د: انطلاق أشغال الورشات:

- **الورشة 01 :** تكييف برامج التنمية المحلية: نحو مقاربة أكثر ابتكارا وتشاركية؛
- **الورشة 02:** التنمية الإقليمية المتوازنة: بين طموح الانعاش وضرورة الجاذبية؛
- **الورشة 03 :** طرق ووسائل إعادة إنعاش الاستثمار و خلق الثروة وفرص العمل المستدامة؛
- **الورشة 04 :** تسيير الأزمات على المستوى المحلي(الحرائق،ندرة المياه،جائحة فيروس كوفيد19-): إعادة التفكير في طرق الوقاية والتنسيق والتدخل؛
- **الورشة05 :** تحديث أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية وفق نهج عقلاني، اقتصادي و فعال؛

اليوم الثاني: 26 سبتمبر 2021

المركز الدولي للمؤتمرات -عبد اللطيف رحال

- **08:سا00 - 10سا:30د:** استكمال تقارير الورشات قراءة التقارير المعتمدة ؛
- **10سا:30 - 11سا:00د:** تنقل كل المشاركين نحو قصر الأمم – نادي الصنوبر

قصر الأمم – نادي الصنوبر(حفل الاختتام)

الاستئناف الرسمي للأشغال في الجلسة العامة (حفل الاختتام):

- **11سا:00 - 12سا:00د:** عرض وقراءة التوصيات المنبثقة عن الورشات؛
- **12سا00د:** الكلمة الختامية للسيد الوزير الأول، وزير المالية
- **13سا00د:** وجبة الغذاء في المركز الدولي للمؤتمرات «عبداللطيف رحال»

بطاقات تقديمية للورشات

25 و 26 سبتمبر 2021

تحت شعار:

إنعاش إقتصادي،
توازن إقليمي،
عدالة إجتماعية

الورشة 01:

تكييف برامج التنمية المحلية:
نحو مقاربة أكثر ابتكارية وتشاركية

الإشكالية:

- لقد أدى نقص التخطيط والبرمجة الحكيمة لمختلف البرامج المسجلة إلى إحصاء- على مستوى أغلبية الولايات- عدد من البرامج في طور الانجاز و أخرى بحصص باقية للانجاز و التي بلغت نسبا معتبرة، بينما لا تزال تلتمس برامج جديدة.
- لقد ترجم تصور التنمية المحلية بنتائج لا تتناسب مع الموارد المالية التي رصدتها الدولة ، باعتبار أن التجهيزات المبرمجة والمنجزة تميزت بطابعها الاجتماعي، مما حجب الوظيفة الاقتصادية، الهادفة بشكل خاص، إلى تثمين و رفع مردودية الثروة المتعددة التي تتوفر عليها الجماعات المحلية.
- تُظهر المعاينات المختلفة بصورة واضحة بأن الجماعات المحلية، وبشكل خاص البلديات، شهدت زيادة في أعبائها ونفقاتها بشكل غير متوازن، بالتوازي مع زيادة الأغلفة المالية الممنوحة بعنوان ميزانية التجهيز للدولة.

- يؤدي نقص نضج المشاريع، غالبا، إلى سوء اختيار مواقعها والحاجة إلى تكاليف إضافية.
- التصور القطاعي المبالغ في تحديد البرامج والإفراط في المركزية في اتخاذ القرار وتسيير البرامج .
- تدهور الهياكل الاجتماعية المنجزة في ظل غياب سياسة الصيانة والاصلاح.
- ضعف أدوات تقييم أثر البرامج على ظروف النمو والانعاش الاقتصادي المحلي.
- غياب مؤشرات محينة تسمح بتحديد وترتيب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان حسب الأولوية.
- نقص آليات المتابعة والتقييم في تنفيذ البرامج .
- عدم كفاية وسائل الدراسة والتنفيذ.

الأهداف:

- تقييم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، مع التركيز على النتائج المحققة عن طريق تحليل المعوقات التي واجهتها، بطابع استشرافي حول الدورس المستخلصة ووسائل تسريع التحولات للاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان وإرساء قواعد تنمية محلية متجددة.
- التفكير في مقاربة جديدة للتنمية المحلية حيث يجب أن تفتح آفاقًا من أجل وضع إطار جديد للتصميم، التشاور، التنفيذ، متابعة وتقييم برامج التنمية المحلية.
- الابتعاد عن المقاربات القطاعية ذات التأثير المحدود ، للتوجه نحو منطق أكثر اندماجا و شاملية، فاعلية و فعالية، قصد التكفل بشكل أفضل بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم.
- هذه الرؤية الجديدة في مجال التنمية المحلية يجب أن تتجسد عبر مقاربة متعددة الأبعاد تتسم بالانسجام والشفافية ؛ بحيث تشمل الأبعاد التالية:

البعد الاقتصادي:

- تثمين الموارد البشرية والطبيعية والممتلكات المحلية.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة.
- تقليص الفروقات في التنمية بين الولايات وحتى بين الجماعات و المناطق في نفس الإقليم ؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع طبيعة الأقاليم.
- ترقية الشغل والأنشطة الخالقة للثروة .
- تحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي.

- ضمان الانصاف في الولوج إلى المرافق و الخدمات الأساسية (الصرف الصحي ،التموين بالمياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الغاز ، الاتصالات ، الصحة ، التعليم ، التكوين ، النقل ، الرياضة ، الأنشطة الترفيهية... الخ) ؛
- محاربة الفقر والإقصاء والتفاوتات الاجتماعية والجغرافية ؛
- دعم الفئات الهشة.

البعد المكاني:

ترتيب الأولويات بصورة وظيفية للإقليم من خلال الأخذ بعين الإعتبار: مستوى المناطق الريفية ، مستوى المناطق الحضرية ، الى غاية المستوى الجهوي (SEPT).

البعد البيئي: الاستخدام العقلاني للفضاءات والموارد الطبيعية.

البعد التشاركي: تعزيز أطر مشاركة المواطنين في مجال التنمية المحلية.

محاور المناقشة:

- مرافقة الجماعات المحلية في تنفيذ أحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية التي ترسي رؤية جديدة في مجال تمويل التنمية المحلية.
- ضرورة إعداد مخططات تنمية اجتماعية واقتصادية متعددة السنوات للولاية والبلدية مع مراعاة ضرورة تثمين الإمكانات المحلية.
- إعادة تركيز المشاريع حول أهداف متحكم فيها وواضحة المعالم.
- إصلاح إجراءات تسجيل إعتمادات البرامج و تفويض الاعتمادات المالية لوضعها تحت سلطة الوالي على شكل عقود برامج متعددة السنوات بين الحكومة و الولاة.
- الإشراف على البرامج والمشاريع من خلال دراسات الجدوى ودراسات الأثر على السكان والبيئة.
- مراعاة الطاقات الاستعابية للاعتمادات المالية المخصصة في إطار الميزانية.
- تعزيز المقاربة التشاركية المحلية ودعم قدرة الاستماع للانشغالات الاجتماعية لإشراك المواطن في تحديد الاحتياجات ومشاركته في إنجاح الأعمال التي يتعين القيام بها (خلية جوارية ، خلية التنشيط الريفي .. إلخ) ؛
- ضرورة توسيع صلاحيات ومهام الولاة في مجال تسيير برامج التنمية على مستوى ولاياتهم، من خلال تزويدهم بالوسائل المناسبة.
- تعزيز وترقية الموارد البشرية والمهارات المحلية (تعزيز الموارد البشرية والتقنية للجماعات المحلية والمصالح التقنية المحلية) ؛

الورشة 02:

التنمية الإقليمية المتوازنة:
بين طموح الإنعاش وإلزامية الجاذبية.

الإشكالية:

- يتواجد عدد كبير من المناطق البعيدة والمعزولة في وضعية هشة حيث الظروف المعيشية الصعبة لسكانها بسبب الافتقار إلى البنى التحتية الحيوية وقلة المرافق العمومية (المياه والكهرباء والغاز والمدارس والشغل، إلخ.).
- بعد المسافات و شساعة أقاليم الولايات الجنوبية والهضاب العليا.
- عدم ملاءمة الأطر القانونية والإدارية والمالية لخصوصيات هذه المناطق.
- نقائص في مجال تثمين رأس المال البشري.
- عدم وجود نظام خاص ومكيف مع هذه المناطق.
- نقص في الإمكانيات المتعلقة بالاستثمار في هذه المناطق.
- حاجة الولايات الجنوبية العشر المنشأة حديثًا إلى مرافقة خاصة على جميع المستويات.

الأهداف:

- إحداث تغييرات ملموسة لتوفير حياة كريمة و منصفة لسكان هذه المناطق.
- مرافقة التحولات المنتظرة على مستوى الأقاليم من أجل الرفع من الديناميكية الاقليمية المرتكزة على تنمية حقيقية، لا سيما على مستوى الولايات العشر المنشأة حديثًا.
- دعم المبادرات المحلية التي من شأنها أن تحرر الإمكانيات التي تحوزها هذه المناطق.

- تحسين جاذبية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- القضاء على عزلة السكان في المناطق المتناثرة والمعزولة والجبلية.
- تحسين وتقديم الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم والشباب.
- تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة لتوفير فرص العمل .
- إعادة تفعيل محركات التنمية في المناطق الجبلية والمناطق الحدودية.
- استدراك و ترقية المناطق المراد تطويرها.
- الإدماج الملائم للمناطق المراد تطويرها في سياسة التنمية الوطنية.

مجالات المناقشة:

- اعتماد مقاربة شاملة ومدمجة تهدف إلى التدخل السريع والفعال بمرونة في المناطق الأكثر هشاشة وصياغة مشاريع مدمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي بالتشاور مع المعنيين المتمثلين في المواطنين المتأثرين.
- التوفيق بشكل متناغم بين حتميتي إعادة التوازن المستدام في الأقاليم وتكييفها مع متطلبات الانعاش الاقتصادي.
- الآليات المناسبة لتحديد ، ترقية و مرافقة المستثمرين.
- تشجيع فرص العمل والتكوين المتخصص الملائم والمتكيف مع خصوصيات الجنوب.
- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي مع متطلبات هذه المناطق.
- تعزيز القدرات التشاركية للجماعات المحلية (الولايات والبلديات) في مسار تنمية هذه المناطق.
- تحسين الحوكمة الإقليمية المحلية وتحريرها من الأعباء البيروقراطية من أجل فعالية أفضل للنشاط العمومي.
- تعزيز الأمن وحركة الأشخاص بالولايات الجنوبية.
- لامركزية مجمل الأجهزة الإدارية و التقنية والقانونية والمالية على مستوى ولايات الجنوب.
- وضع تدابير محفزة لتحسين جاذبيتها ،
- تكثيف النظام الحضري والصحراوي والواحات.
- التوجه العابر للحدود للولايات الحدودية.
- تحفيز ثقافة ريادة الأعمال و المقاولاتية في جماعاتنا المحلية حتى تتمكن من الأدوات الجديدة والممارسات الجيدة التي تسمح بجعل الإقليم أكثر جاذبية وملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وجذب الاستثمارات التي تخلق الشغل والثروة، في مختلف المجالات (الفلاحة، السياحة، الصناعة، الخدمات، الرقمنة).

الورشة 03:

طرق ووسائل إعادة انعاش الاستثمار وخلق الثروة وفرص العمل المستدامة

الاشكالية:

عرف الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمار في الجزائر تغييرات كثيرة، كان آخرها القانون رقم 16-09 الصادر في 3 أوت 2016، والذي عدل التدابير المنظمة للاستثمار بهدف إعادة إنعاشه وتحسين بيئة المؤسسة والاستثمار بصورة عامة.

للتذكير، يهدف هذا القانون إلى:

- تخفيف بعض الإجراءات لتسهيل تجسيد الاستثمارات.
- وضع بعض الأحكام التي تتماشى مع الممارسات الدولية.
- إصلاح نظام الحوافز بما يتناسب مع آثارها على الاقتصاد الوطني.

- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي وأهليته لضمان تحويل رؤوس الأموال.

ومن جهة أخرى، تم الأخذ أيضا بتدابير أخرى من خلال أحكام قانون المالية، مثل إلغاء القاعدة 49/51 للاستثمارات غير الاستراتيجية.

بالرغم من الاجراءات ذات الطابع التنظيمي والاجرائي المتخذة، نلاحظ ركود وتراجع المشاريع الاستثمارية.

علاوة على ذلك، إن الإصلاحات التي قررها رئيس الجمهورية بشأن تسيير وترشيد العقار الاقتصادي لم تكتمل بعد في مجملها، ممايترك فراغًا قانونيًا يعيق انعاش الاستثمارات و التنويع في الاقتصاد الوطني.

وأما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، فإن هذا المفهوم ليس واضحا بالقدرالكافي، وغالبًا مايرتبط بتثمين الأملاك الخاصة بالجماعات المحلية و خلق مناطق النشاطات، لكن في الواقع يتعلق الأمر بـ:

- مسار يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين لإقليم معين (المتعاملون الصناعيون، المؤسسات، الهيئات، الجمعيات، الأوساط الأكاديمية، إلخ) للعمل بشكل جماعي على خلق بيئة ملائمة من أجل ديناميكية المشاريع التي تخلق الثروة وفرص العمل على الاقليم.
- مقاربة استباقية، ترتكز على إقليم صغير، يعتبر أن التنمية منهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، وتعزز الموارد الداخلية.

في الأخير، من الواضح أن تهيئة الظروف والمناخ الملائم لتعزيز الاستثمار هي مسؤولية الإدارة وأن خلق الثروة و فرص العمل هو في المقام الأول مسؤولية المؤسسة، لذلك فإن الأمر يتعلق بالعمل على خلق تجانس بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين.

الأهداف:

- التحديد الدقيق للعوائق والقيود التي تحول دون إنعاش وتعزيز الاستثمارات وتنوع الاقتصاد الوطني.
- تعديل الأمر رقم 04-08 و إعداد نص قانوني جديد متناسق يحكم العقارات الصناعية والسياحية الذي يعالج كل الجوانب، بمافي ذلك إنشاء قاعدة معطيات تمركز فيها المعلومات حول بالعقارات المتوفرة.
- تخفيف الإجراءات الإدارية التي لها صلة بإنشاء المؤسسات، وتقديم الرخص الإدارية.. إلى أقصى حد.

- الترويج للأقاليم كمصدر لخلق لثروة التي تتمحور حولها كل أوجه التآزر.
- إصلاح بعض الآليات القائمة التي تحكم القرارات في المجال الاقتصادي والمالي، والتي لا تزال شديدة المركزية ومجزأة على المستوى القطاعي.
- ظهور مستوى محلي قادر على التكفل بالتنمية الاقتصادية الإقليميه.
- تهيئة الظروف اللازمة لخلق جسور بين صلاحيات الدولة والقطاعات والدور المنتظر للجماعات المحلية.
- تعزيز التنسيق القطاعي بهدف إنشاء بيئة للمقاولاتية أين يمكن لكل فاعل وقطاع نشر وضمان تجانس الوسائل والموارد المتاحة له. وفي هذا الإطار، ومن خلال الالتزام بمبدأ عدم التركيز ، يمكن للولاية أن تلعب دور الوسيط والرابط الاستراتيجي للنشاط العمومي في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.
- إدراج منظور التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الصناعية التي يجب أن تجمع بين البعد القطاعي والبعد المكاني من خلال ترقية ديناميكية إقليمية حول التنويع وتعزيز القطاعات الاستراتيجية، اعتمادًا على الإمكانات المحلية.

مجالات المناقشة:

- فيما يتعلق بترقية ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والتشغيل، نجد في السياق الجزائري العديد من الأجهزة القطاعية وأدوات الدعم المباشرة أو غير المباشرة. كيف يتم جعل هذه الأجهزة المختلفة متجانسة وتفكيكها ولتكون متصلة بشكل أفضل مع البيئة التي أنشأت من أجلها.
- كيفية تحسين الآليات المرتبطة بتشجيع الاستثمار في الجزائر وتثبيتها وتعظيم تأثيرها.
- تطوير المعلومة الاقتصادية لتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل وتنويع الاقتصاد الوطني.
- طرق ووسائل دمج الجزائر في سلسلة القيم العالمية والجهوية لتوجيه السياسات العامة للتنمية الاقتصادية وتشجيع تنويع الإنتاج ، والجمع بين التنمية الصناعية وترقية الخدمات والرقمنة.
- تحديد وتشجيع الاستثمارات التي تثمن الموارد الداخلية وتوفر فرص العمل.
- ضرورة إقامة روابط وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والهيئات المسؤولة عن ترقية الاستثمار وخلق فرص العمل.

الورشة 04:

تسيير الأزمات على المستوى المحلي(الحرائق، الإجهاد المائي، جائحة فيروس كوفيد19):

إعادة التفكير في طرق الوقاية والتنسيق والتدخل

الإشكالية:

- تعلن الأزمات الصحية والاجتماعية، حرائق الغابات، الإجهاد المائي، الركود الاقتصادي...، و غيرها من الرسائل التحذيرية عن تحديات كبيرة غير مسبوقة.
- وسائل رد الفعل غير كافية في مواجهة هذه الأحداث الكبرى والأزمات، حيث نفتقد للموارد اللازمة، لاسيما من حيث الخبرة والاتصال؛ بحيث لانعرف كيفية دمج مختلف خطط الطوارئ التي يجب وضعها للتنفيذ في تنظيمات مختلفة جدا.

- تبين بأن التطبيق الحرفي لأنماط التدخل المعتادة للطوارئ غير ناجع.
- نقص المعلومات والمعرفة الكافية في أوقات الأزمات: إذ لا توجد تقديرات، و لا وسائل للقياس، ولا أساس للتفسير، سواء كانت الأسباب أو الآثار فورية أو على المدى الطويل.
- الطابع التطوري للتهديد أو المشكل: حيث لا يتعلق الأمر بمشكل معين يحدث مرة واحدة فقط وإنما نجد أنفسنا في مواجهة ديناميكية.
- تعدد المتدخلين يمكن أن يكون عاملا لعدم الاستقرار.
- مشاكل حرجة في مجال الاتصال داخل كل منظمة، وبين المتدخلين، مع وسائل الإعلام، مع الجماهير المعنية.
- آجال زمنية وجيزة نسبيا من أجل رد الفعل وضرورة اتخاذ قرارات سريعة.
- غياب التدابير الطارئة المتاحة، لأن الأمر يتعلق بوضعية غير متوقعة.
- كثرة وعدم وضوح المعلومات، تقاطع عدد مهم من المتطلبات إلى جانب التعب الشديد.
- نقص حاد في دراسات الحالة الجيدة، والتي يمكن أن تلقي الضوء على الممارسات الفعالة لتسيير الأزمات.
- نقص أدوات وتقنيات التسيير لتحسين قدرة المنظمات والجماعات المحلية على توقع الأزمات و كيفية التعامل معها.
- إن الأضرار التي تسببها المخاطر الكبرى سنويا تكشف بأن الخطر وعامل الهشاشة لم يتم تقييمهما بدقة. وهذا بسبب وجود خلل في الرقابة وتطبيق القواعد التي تهدف إلى الحد من الهشاشة.

الأهداف:

- يتمثل تسيير الأزمة في المقام الأول من خلال مكافحتها ومساعدة المنكوبين في أسرع وقت ممكن، وإجراء تقييمات للأضرار الناجمة، وفي التحضير لمرحلة التعافي والعودة إلى الوضع الطبيعي.
- السهر على ضمان الاستمرارية والوصول إلى الخدمات العمومية الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز، المرور، التمدرس، التموين...).
- وضع استراتيجية استجابة (التكفل بالأزمة، فصل الوظائف، تجنب اللبس، التحكم بالمعلومة الداخلية، الدعم المقدم إلى الوحدات).
- تفعيل خلايا الأزمة (التحضير، المركزية، الفواصل، الواجهات، تعزيز مستوى اليقظة في نظام التسيير...).
- التحكم في مسألة الخبرة (تعبئة شبكة الخبراء المنشأة مسبقًا، وتوضيح حدود الخبرة على الفور، وتوقع النتائج والخيارات الممكنة، وتجنب اللبس في المهام (الخبراء / صناع القرار).

- قيادة الاتصال: من خلال التحكم بالمعلومات الإعلامية، (معلومات كاملة، متواترة، دقيقة)، والحفاظ على إنسجام الرسائل مع مرور الوقت.
- التسيير الرقمي لمخططات تنظيم النجدة والاحتياطيات الاستراتيجية.
- استخدام وسائل وتقنيات جديدة للتدخل خلال الكوارث وتسييرها (الوسائل الجوية، نظام رسم الخرائط، نظم المعلومات الجغرافية، الاتصالات)
- وضع نظام وطني لليقظة.
- وضع نظام وطني للإنذار المبكر.
- وضع نظام وطني للاتصالات والإنذار فور وقوع الخطر.
- تطوير المعلومة الوقائية حول الأزمات والمخاطر الكبرى.
- استخلاص الدروس من الأحداث التي وقعت،
- علاج ما بعد الأزمة والعودة بشكل أفضل إلى الوضع الطبيعي.

مجالات المناقشة:

- إعادة التفكير في نمط التسيير ومسؤوليات كل هيئة وهيئة فرعية. إذ تحتاج الأنظمة إلى إظهار مرونة جديدة جذريًا. و هذا يفترض مسبقًا نماذج مسؤولية مرنة، قابلة للتحكم وفعالة.
- تعبئة كل القوى للخروج السريع من الأزمة بما يتناسب مع تعقيد المشاكل القادمة والتحديات التي يتعين مواجهتها.
- تعزيز قدرات التنسيق العملياتي والتنظيمي والتدخل.
- وضع مراكز عمليات الطوارئ على مستوى الولايات والبلديات؛
- تكوين وتجهيز الجماعات المحلية وتعزيز البنى التحتية.
- تعزيز قدرات الفاعلين على مختلف المستويات في عدة مكونات (الرصد،المخابر،التكفل،الابلاغ عن المخاطر)
- الإجراءات والقواعد التي تهدف إلى تقييم المخاطر وتقليل هشاشة الأشخاص والممتلكات في مواجهة المخاطر الطبيعية والتكنولوجية،
- إنشاء نظام مراقبة مجتمعي.
- وضع نظام لليقظة.
- تحيين وتكييف مخططات تنظيم النجدة.
- تمويل الإجراءات.
- تسيير زخم التضامن الوطني وقت الأزمة ودور المجتمع المدني في التدخل.

الورشة 05:

إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية
من خلال مقاربة عقلانية، اقتصادية وفعالة

الإشكالية:

- تزايد تطلعات المواطنين من أجل الوصول إلى خدمات حديثة ميسرة وبأفضل تكلفة.
- في مواجهة نقص الموارد البشرية والمالية والمادية الضرورية، تجد الجماعات المحلية نفسها غالبا غير قادرة على تسيير بعض المرافق العمومية وتثمينها.

- معاينة تسيير غير فعال من قبل المؤسسات العمومية المحلية، والتي تفاقمت بسبب الصعوبات المالية، ومشاكل التعاقد مع البلديات ونقل الوسائل والمستخدمين.
- جودة المرافق العمومية لا تزال دون الحد الأدنى مع ما يتوقعه ويطالب به المواطنون، بسبب البيروقراطية والروتين.
- عدم تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي مع التسيير المرن والذكي.
- عدم وضوح المزايا والعيوب في اختيار نمط التسيير المناسب للمرافق العمومية من أجل أداء أفضل واقتصادي وكفء.
- التبذير و التكلفة المرتفعة في تسيير المرافق العمومية المحلية.
- لا يزال جزء كبير من البنى التحتية مغلقا وغير مستغل لأسباب مختلفة.
- نقص التحكم في المظاهر المختلفة للتكنولوجيات الجديدة.
- بالرغم من دمج تفويض المرافق العمومية في تنظيم الصفقات العمومية، إلا أن طرق التنفيذ المناسبة لاتزال غير متحكم فيها من طرف الجماعات المحلية.

الأهداف:

- إدخال أساليب جديدة وفعالة في تسييرالمرافق العمومية الجوارية .
- إصلاح أنماط تنظيم ومهام وسير المؤسسات العمومية المحلية من منظور اقتصادي.
- إدراج رؤية اقتصادية بغرض ترقية المرافق العمومية المربحة وذات جودة، لضمان التحسين الدائم للخدمات المقدمة.
- تكريس حق المواطنين في الحصول على المعلومات، وشفافية الإجراءات الإدارية والحماية من التعسف في استخدام السلطة (رقابة أفضل للمواطن على الشؤون العمومية المحلية)
- تحسين جودة المرافق العمومية وشفافيتها وأدائها واستدامتها من خلال تطوير الحلول الذكية.
- توضيح دور الفواعل المختلفة المسؤولة عن المرافق العمومية المحلية.
- تحديد مهام المرافق العمومية بوضوح للتحكم بشكل أفضل في مقاصدها وشروط تنفيذها.

- تعزيز حرية الاختيار من قبل المنتخبين لنمط التسيير وعكسه.
- تسليط الضوء على هذا الاختيار من خلال مقارنات موضوعية بين أنماط التسيير المختلفة وبين المتعاملين.
- بناء علاقات متوازنة من خلال شراكة مستدامة وأطراف فاعلة مسؤولة.
- ضمان شفافية التكاليف وتوزيع عادل لمكاسب الأداء.
- تحسين وتبسيط العمليات والإجـراءات الإداريـة وتكافؤ فرص وصول الجميع إلى المرافق العمومية.
- تحسين ظروف استقبال المواطنين ومواصلة محاربة البيروقراطية.
- تسريع وتعميم رقمنة تقديم الخدمات العمومية،وذلك بإزالة كافة القيود المفروضة.

مجالات المناقشة:

- إعادة تنظيم المرافق العمومية من أجل ضخ فعالية أكبر لنمط تسييرها بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وعصرنة الخدمات الإدارية العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية.
- توحيد الإجراءات القائمة وإنتاج المؤشرات التي يجب أن تبنى على أساسها المرافق العمومية المحلية من أجل وضع مطالب مشروعة لتحسين جودة الخدمة العمومية.
- تجسيد وسائل وأدوات سياسة ترشيد النفقات والاستغلال الأمثل للموارد المرتبطة بتسيير المرافق العمومية.
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتسيير حديث وذكي للمرافق العمومية المحلية.
- التعاون ما بين البلديات والولايات بهدف توحيد الوسائل المخصصة لبعض المرافق العمومية.
- الأنماط الجديدة للتسيير المفوض للمرافق العمومية المحلية.
- توضيح العلاقات والروابط و« "الواجهات" بين مختلف مستويات الحوكمة المحلية وتنفيذ مبدأ التكامل لتنظيم الكفاءات المشتركة.
- تعبئة أدوات التقييم التقني والاقتصادي التي تسمح بالانتقال نحو معرفة التكاليف الكاملة، من خلال مقاربة قياس الأداء الحقيقي شفافة وقابلة للمقارنة.

- التفكير في الخدمة ذات الصلة بالنظام البيئي الإقليمي (المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين، والمواطنين، والحركة الجمعوية) ومع الرهانات الخاصة للإقليم لخلق تجانسات جديدة وزيادة التأثير المحلي بشكل إيجابي.
- كيفية جعل الإدارة الإلكترونية فعلية من خلال التحول نحو نمط حوكمة تعاوني الذي يسمح بإزالة الطابع المادي للخدمات العمومية وتخفيف الأعباء البيروقراطية على المواطن والمتعامل الاجتماعي والاقتصادي.
- توحيد ومواءمة المقاربة الحكومية في مجال الإدارة الإلكترونية.

مداخلات أعضاء الحكومة
خلال الجلسة الافتتاحية
ليوم 25 سبتمبر 2021

تحت شعار:

إنعاش إقتصادي،
توازن إقليمي،
عدالة إجتماعية

مداخلـــــة

السيد أيمن بن عبد الرحمان،
الوزير الأول، وزير المالية

بسم الله الرحمن والرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم

- **السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛**
- **السادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية؛**
- **السيدات والسادة ولاة الجمهورية؛**
- **السيدات والسادة نواب البرلمان بغرفتيه؛**
- **السيدات والسادة المنتخبين المحليين؛**
- **السيدات والسادة إطارات الدولة؛ كل باسمه ومقامه**
- **السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية تحتل مسألة التنمية الشاملة والمستدامة، والتنمية المحلية بالذات كأحد عناصرها، صدارة اهتمامات السلطات العمومية.

نتناول موضوع التنمية المحلية، بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية المقررة في استراتيجية السلطات العمومية، سواء من حيث تقليص الفوارق الجهوية والحفاظ على التماسك الاجتماعي، يقودنا حتماً إلى مناقشة السياسات المُنفّذَة على المستوى المؤسسي وكذا من حيث الحوكمة وفعالية تمويل التجهيزات والبنى التحتية.

إن ذلك يقودنا إلى ملاحظة ما يلي :

أن تحليل بعض المؤشرات المرتبطة بشكل خاص بالموارد البشرية، ومعدل الالتحاق بالمدارس، والبنية التحتية، والصحة، ودرجة العزلة ومعدل التغطية بالكهرباء، ومستوى البطالة والدخل، يعكس كثافة تنموية تختلف من منطقة إلى أخرى، حتى ضمن الولاية نفسها، حيث لا تزال هناك تفاوتات كبيرة ولا سيما في المناطق المتأخرة ومناطق الظل.

تقع هذه المناطق في كل من المناطق الشمالية العمرانية بامتياز وكذلك في المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب وكذا على مستوى الشرائط الحدودية.

لقد كانت الاستثمارات العمومية في هذه المجالات غير مجدية بالقدر المرغوب فيه بسبب عدم وجود رؤية مدمجة لتطوير الولاية، مما أدى إلى تركيز الأنشطة حول المراكز الإدارية من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم كفاية الموارد المحلية، فضلا عن عدم وجود تدابير تحفيزية فعالة مرتبطة باستغلال الإمكانات المحلية.

في هذا السياق، يجدر التذكير بأن الأهداف المنوطة بالتنمية المحلية، من حيث الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة من خلال مساعدات الدولة تتمحور حول ثلاثة جوانب رئيسية:

- تقوية وتنشيط الجهاز الإدارجي المحلي الذي يتسم بنقص في تطوير وتنفيذ مخططات العمل، فضلاً عن ضعف في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للولاية والبلديات التي تتكون منها؛
- المساهمة في سياسة التوازن بين مختلف جهات الوطن؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛

في هذا السياق، فإن أدوات الميزانية الموضوعة لفائدة السلطات المحلية، المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية (PSD/PCD) موجهة نحو المهام الأساسية التالية:

- النهوض بعالم الريف ومواجهة الهجرة الريفية؛
- التحكّم في التنمية الحضرية وتحسين التجهيزات العمومية؛
- توجيه جهود الدولة نحو البلديات المحرومة؛
- تشجيع الجماعات المحلية على تلبية احتياجاتها بنفسها

من حيث الميزانية، فإن جهود الدولة لفائدة الولايات والبلديات، في العشرية الأخيرة على سبيل المثال (2010-2020)، كاستمرارية لمساعدات الدولة المتزايدة منذ اعتماد هذه الأدوات، تتمظهر في وضع ترخيصات برنامج في حدود 18.753،45 مليار دينار،منها6.882،72 **مليار دينار لفائدة الولايات** أي بما يمثل 36،7٪ من برنامج الاستثمار العام المعتمد من الدولة.

تمثل البرامج البلدية للتنميةPCD خلال الفترة 2010-2020 ما مجموعه 877،84 مليار دينار أي بنسبة تمثل 12،8٪ من إجمالي الغلاف المالي الموجه لصالح الولايات.

إن العمليات التي تم تنفيذها من خلال المخططات التنموية المختلفة والبرامج الخاصة الاستدراكية أتاحت تدريجياً تسجيل نتائج إيجابية من حيث تحسين البيئة المعيشية والمشاركة الفعالة للجماعات المحلية في إعداد الأسس المادية الخاصة بها.

لقد مكّنت الجهود المبذولة من تقليل الفوارق الجهوية وتوسيع عملية برمجة التجهيزات لتعويض العجز القطاعي المسجل.

أثبتت البرامج القطاعية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية، من حيث نطاقها المحلي البحت، فعاليتها في مجالات مختلفة، إذا ركزنا على الآثار المباشرة التي أحدثتها، فيما يتعلق بالتوظيف وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. لقد مكّنت

من مواجهة الصعوبات المسجلة على المستوى المحلي، ولعب دور أساسي في ضبط النسيج الاجتماعي في مواجهة مختلف التوترات التي ظهرت.

على المستوى المكاني، فقد تدخلت مساعدات الدولة في كافة أنحاء التراب الوطني، سواء تعلق الأمر بـ:

- المنطقة الشمالية ذات التركيز الحضري العالي، حيث تتواجد معظم الأنشطة الصناعية، متسببة في ظاهرة تركيز حضري وإشباع الاحتياجات الاجتماعية.

- السهول والمناطق الجبلية، أين الآليات تتمثل في اعتماد إجراءات لتحقيق الاستقرار السكاني، لا سيما فك العزلة، والمرافق الاجتماعية الجماعية؛

- منطقة الهضاب العليا، أين تمثلت أهداف تهيئة المحيط في إيجاد ظروف الإعمار ووضع شروط لتسوية وإعادة توزيع الأنشطة على مستوى حزام الهضاب العليا؛

- الشرائط الحدودية التي تتميز بوجود حاجيات تنموية كبيرة؛

- الأطلس الصحراوي والجنوب للوصول إلى سكان القصور النائية للبلاد.

من حيث الإجراءات العملية، تركزت تغطية الميزانية من طرف الدولة بشكل أساسي في التكفّل بالمشاكل القاعدية المرتبطة عمليًا بجميع القطاعات المعنية بمدونة الاستثمارات العمومية والدعم، من حيث التجهيزات الجماعية، لتوسعات التجمعات الحضرية.

من حيث التوزيع المكاني، استفادت ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب خلال في فترة 2010-2020 على التوالي من غلاف قدره 2.395،9 مليار دينار و 1.129،6 مليار دينار فيما يخص البرامج غير المركَزة، التي تمثل 51،2 ٪ من البرامج القطاعية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية.

يقدر البرنامج الجاري تنفيذه إلى نهاية 2020، المسجل على مستوى الولايات بنحو 2.773،9 مليار دينار ويخص 41.039 عملية.

تتيح هذه الوضعية استخلاص الدروس التالية:

- تنفيذ المشاريع في الغالب – أي دون اعتبار المشاكل الخارجية (من عقار، ومستلزمات الدراسة والإنجاز، وتموينات، وغيرها...) - بلا إنضاخ كافٍ، مما يؤدي إلى إعادة النظر في الأعمال المبرمَجة، وتأخير التنفيذ، وإعادة التقييم المالي باستمرار. وهو ما يوضح أهمية المشاريع التي لم يتم إطلاقها والتي هي قيد التنفيذ؛

- بقاء فاعلية بعض الاستثمارات غير كافية نظرًا لمشاكل في التسيير وفي تأطير التجهيزات الجماعية مثل غرف العلاج والملحقات الإدارية والاجتماعية والمراكز الثقافية والترفيهية ...؛

يمكن ملاحظة نتائج أخرى من خلال النقائص المسجلة على مستويات مختلفة، مثل:

- مشكلة ترتيب أولويات الاحتياجات، نتيجة عدم وجود رؤية متكاملة لتطوير الولاية والبلديات. فمفهوم الأولوية غير مُتصَوّر بشكل جيد في كثير من الحالات، مما أدى إلى إجراء عمليات لم تحقق دائمًا النتائج المرجُوّة.

- مواجهة تسيير الطرق والتزويد بمياه الشرب والتطهير والإنارة العمومية مشاكل ميزانية من حيث صيانتها وتصليحها.

- اعتياد البلديات على تلقي المساعدة، وعدم منح الأولوية دائمًا لخلق مصادر الثروة التي من شأنها أن تساهم في تحمل مسؤولية رسم مستقبلها والحل الدائم لمشاكلها، فضلا عن الضعف الشديد للموارد البلدية الخاصة، وبالتالي الاعتماد القوي على البيئة الاقتصادية المحلية وتدخل الدولة.

- ثقل التجمعات الحضرية الكبيرة: فعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في مجال إنشاء الأنشطة، وإنجاز البنى التحتية، وبناء السكنات والمرافق الجماعية، فإن المدن الكبيرة، والمراكز الحضرية التي تتكون منها، لم تتمكن من التوفيق بين النمو السكاني والحضري ونوعية الحياة التي تنتظرها الساكنة.

في هذا الإطار، يتعيّن إعادة النظر في الجهود التي يجب بذلها في اتجاه مناطق الظل المعنية بـ 3519 عملية، بإجمالي ترخيص برنامج قدره 197،3 مليار دينار، مع برنامج جاري بقيمة 108،3 مليار دينار.

وعليه، فقد أُعِيدَ تنظيم مدونة البرامج البلدية للتنمية لتشمل الإجراءات الجوارية ذات الأولوية المناسبة لها.

وحاصل القول هنا أن الدولة من خلال برنامجها السياسي تظل وفية لمهامها من حيث ضمان التنمية المتوازنة والمتناسقة للإقليم الوطني. غير أن هذه التنمية مرهونة بتنظيمها التنظيم الأمثل لضمان نجاحها.

يتعين علينا كذلك أن نحرص كل الحرص على الالتزام بالصرامة والشفافية في اختيار الأهداف والأولويات، كما أن التنمية تستلزم إشراك وإقحام كافة المتعاملين، كل على حساب مستواه من المسؤولية الفردية أو الجماعية.

إنه من الضروري كذلك أن نجدد التأكيد على الاستعمال الأمثل للموارد العمومية. إن توظيف هذه الموارد لإنجاز التجهيزات الاجتماعية وضمان سير المرافق العمومية يجب أن يتلاءم مع تطور احتياجات الساكنة ومع إيجاد مناخ مهيأ لتطور النشاط الاقتصادي.

في الحقيقة، إن نجاعة تدخل الدولة لا يتوقف على حجم تمويل الجماعات المحلية بقدر ما يتعلق بحسن توجيه الالتزامات المالية العمومية صوب المشاريع التنموية المناسبة.

إن أولويات النفقات العمومية يجب أن تراعي اختلاف المناطق المراد تنميتها، وفقا لاحتياجاتها أو لاستعداداتها التنموية.

فعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي تم اعتمادها تظل ظروف سير المرافق العمومية، غير كافية من عدة نواحي، ولا تلبي تطلعات السكان.

لذلك يشكّل تنفيذ أساليب أكثر كفاءة لإدارة المرافق العمومية أولوية على جميع المستويات لجميع الفاعلين، لنحقق هذه النقلة النوعية في تسيير المرفق العمومي من إدارات، مرافق صحية، جماعات محلية، نقل حضري، أماكن الترفيه، حيث يجب أن يشهد المواطن أنه يركز كل اهتماماتنا.

وعلى صعيد آخر، تعد الجباية المحلية من آليات تحسين مداخيل الجماعات المحلية، وذلك لاسيما من خلال تكريس مبدأ اللامركزية الذي أدى إلى ظهور فوارق في الأعباء الضرورية للتكفل بالمرافق العمومية عامة و المرافق العمومية المحلّيّة على وجه الخصوص، إذ لوحظ أنّ هذه التباينات ناتجة أساسا عن الفوارق المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية و الجغرافية.

وعليه، فقد عرف مستوى الإيرادات الجبائية الموّجهة سواء للبلديات، أو الولايات أو إلى صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحّلية، تطورا إيجابيا يقدّر بـ 165.8 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، ليبلغ مستوى الإيرادات المحصلّة في 2020 ما يفوق 420 مليار دينار (458 مليار/دخ خلال 2019)، خارخ إعانات الدولة، أيّ بمعدّل زيادة سنوي متوسط قدره 6 % خلال العشرية المنصرمة.

إلاّ أن هذا التطور الإيجابي الإجمالي، غير موّزع بصفة متساوية بين مختلف البلديات والولايات، و هذا نظرا للاختلاف الموجود في الإمكانيات المتاحة لها.

لا بدّ من مواصلة المجهود المبذول في إطار إصلاحات الجباية المحليّة وكذا دعمه وتوسيعه إلى جوانب أخرى لا تتجزأ عن التسيير المالي المحلي.

في الواقع، تتطلب المحافظة على التوازنات المالية المحلية أن تفتح ورشات إصلاح جديدة، مع اعتماد مقاربة جديدة تسمح بمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية للمنتخبين المحليين، لا سيّما فيما يتعلق بالتنمية المحلية، الذي يتطلب تجسيد حقيقي في الميدان، وتطوير الخدمات العمومية.

لهذا الغرض، يجب أن تخّص ورشات الإصلاح، الواجب فتحها في أقرب الآجال علاوة على الجانب المتعلق بإصلاح الجباية المحليّة، الجانب المرتبط بالتضامن ما بين الجماعات المحليّة، وكذا الجانب المتعلق بتطوير مردودية إيرادات الأملاك المحليّة وتلك المرتبطة بمراجعة مسار النفقات المحليّة.

بالنسبة لجانب إصلاحات الجباية المحلية فإن ضمان تمويل الميزانية المحلية بإيرادات دائمة أمر أساسي، والتي تكون أقل تأثّرا بالعوامل الاقتصادية. لذلك، فإن إصلاح الرسوم المفروضة على العقار هي بمثابة بديل ضروري لضمان التمويل المستقر للبلديات.

كما يتضمن إصلاح الجباية المحليّة إعادة النظر في رسوم أخرى، كالرسم السياحي ورسم رفع النفايات المنزلية، وكذا تنويع قنوات دفع الرسوم المحليّة (الحسابات البريدية، الاقتطاع الآلي من الحسابات البنكية، إلخ)، وتعزيز الجانب المتعلّق بالتحصيل، وتطوير طرق التواصل مع المواطنين حول الغرض من دفع الرسوم المحليّة المطلوبة، وإبراز دورها في تحسين الخدمات العمومية المحليّة المقّدمة لهم. كما أضحى من الضروري تعزيز الجانب المتعلّق بالخدمات المتلقات مقابل دفع الرسوم، وذلك من أجل ضمان امتثال ضريبي أمثل.

هذا، ويبقى من البديهي أن إصلاح الجباية المحلية لا يمكن أن يحقق لوحده التوازن المطلوب للميزانيات المحلية، بسبب الفوارق الاجتماعية والديموغرافية والجغرافية التي تؤدي إلى تكاليف إضافية يجب التكفل بها في مجال التسيير.

لذلك، فإن إصلاح النظام الحالي للتوازنات الجهوية يعد ضروريا لضمان العدالة في تدعيم الجماعات المحلية الأكثر حرمانا والتي في حاجة إلى للتنمية، وهو الجانب الذي يشكل المحور الثاني من إصلاح الجباية المحلية.

على صعيد آخر، فإن الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة أو من قِبل صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، يجب أن يكون لها أثر دائم، وأن يتم توجيه هذه الإعانات الي النشاطات المرتبطة بالتنمية المحلية، التي تعود بالفائدة على المواطنين كما على الميزانيات المحلية، وتعمل على تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

ويتعلق المحور الثالث من إصلاح الجباية المحلية بالأملاك المحلية، حيث أن مساهماتها المنخفضة في تدعيم الميزانيات المحلية تستوجب التفكير في إيجاد حلول أخرى تسمح لهذا الصنف من الموارد من التموقع الجيد في هيكل الموارد المالية المحلية.

في هذا الإطار، قامت مصالح الأملاك الوطنية ومسح الأراضي بإعداد المسح العام الذي سمح بتغطية نسبة معتبرة من العقار على مستوى بلديات الوطن، حيث مسّ ما يفوق 16 مليون هكتار في المناطق الريفية، وما يقارب 500 ألف هكتار في المناطق الحضرية، وهو ما سيسمح برفع نسبة تحصيل الرسم العقاري الموجه حصريا للبلديات.

إن تثمين أملاك الجماعات المحلية سيسمح بالحصول على الإيرادات اللازمة لصيانتها وتجديدها، والمساهمة في تغطية النفقات الأخرى.

يتضمن المحور الرابع والأخير من محاور الإصلاح، التكفل بالجانب ذي الأهمية البالغة والمرتبطة بالنفقات المحلية، حيث لوحظ في الواقع الحالي تطور غير متناسب للنفقات مقارنة بالموارد المالية المحلية، فوتيرة النفقات متزايدة مقارنة بوتيرة الإيرادات، مما أدى الى اختلال موازناتي هيكلي دائم للميزانيات المحلية، اختلال لا يمكن تغطيته إلا من خلال مساهمات خارجية تتشكل من إعانات الدولة وإعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

هذه إذن بعض الأفكار التي تتعلق بأبعاد إشكالية التنمية المحلية، والمقترحات المتعلقة بها والتي تستوجب منا مواصلة دراسة سبل وكيفيات تجسيدها في الواقع من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة ومتناسقة، معتمدة أساسا على تنويع الموارد المالية المحلية، وتخفيض الضغط على الميزانية العمومية.

أشكركم حسن الإصغاء والانتباه
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
السيد كمال بلجود،
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- **السيد الوزير الأول، وزير المالية،**
- **السيدات و السادة أعضاء الحكومة،**
- **السادة قادة الأجهزة الأمنية،**
- **السيدات و السادة ولاة الجمهورية،**
- **السيدات و السادة إطارات و كفاءات الأمة،**
- **السيدات و السادة مسؤولي الهيئات الوطنية،**
- **أيها الجمع الكريم، أسرة الإعلام**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ينعقد لقاء الحكومة مع الولاة ليومي 25 و26 سبتمبر 2021 في سياق خاص يعرف تسارعا للجهود من أجل تجسيد التزامات برنامج السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الذي تفضل بالإشراف على هذا اللقاء وافتتاح اشغاله مع اسداء جملة من التوجيهات والتعليمات ذات الأولوية التي ينبغي علينا جميعا العمل على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذها الصارم في أحسن الآجال والظروف.

إن لقاءنا هذا يعد ايضا سانحة لنا حكومة وولاة وإطارات مركزية ومحلية وخبراء، **لوضع آفاق تنموية جديدة** مبنية على أساس تقييم موضوعي و براغماتي لما تم انجازه من برامج واعمال ومباشرة عملية ضبط وتسطير الأهداف التنموية المستقبلية خاصة المحلية منها اضافة إلى مواصلة جهود الانعاش الاقتصادي في إطار سياسة اجتماعية معززة تهدف إلى ضمان إعادة التوازن الإقليمي والإنصاف الاجتماعي والسعي المتواصل للاستجابة لاهتمامات المواطنين وتطلعاتهم.

انطلاقا مما سبق، اسمحوا لي أن أقدم من خلال مداخلتي هذه الموجزة عرضا يتطرق في جزئه الأول لتقديم أهم المكتسبات و المنجزات في مختلف المجالات ذات الأثر المباشر على المواطن في حين يخصص الجزء الثاني للآفاق والأهداف والمشاريع المبرمجة التي نعمل على تجسيدها

أولا: بالنسبة للتنمية المحلية المتوازنة:

لقد أفضى التقييم الشامل الذي تم اجراؤه لمدونة الاستثمار العمومي المسجلة لفائدة الولايات، إلى وجود أكثر من **46.461** عملية تخص مختلف البرامج و القطاعات بغلاف مالي يفوق **7.749 مليار دج**، منها:

- **22.397** عملية تم تمويلها في إطار البرامج القطاعية غير ممركزة (PSD) بمبلغ إجمالي يقدر بـ **6.697 مليار دج**.
- **1912** عملية تم تمويلها في إطار صندوقي تنمية الهضاب العليا و مناطق الجنوب بمبلغ إجمالي يقدر بـ **658 مليار دج** إضافة إلى 397 عملية تم تمويلها في إطار الصناديق القطاعية الأخرى بمبلغ إجمالي يقدر بـ **201 مليار دج**.
- **21755** عملية تم تمويلها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) بمبلغ إجمالي يقدر بـ **193 مليار دج**.

من إجمال هذه البرامج تم إحصاء :

- **15.130** عملية منتهية بمبلغ إجمالي يقدر بـ **2.104 مليار دج** .
- **20.667** عملية قيد الانجاز بمبلغ إجمالي يقدر بـ **4148 مليار دج**.
- و **5.015** عملية بمبلغ إجمالي يقدر بـ **409 مليار دج** في انتظار الانطلاق الفعلي في إنجازها.

إلى جانب هذه البرامج الممولة من طرف الدولة، فقد تم التكفل بـ **6980** عملية بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ **537 مليار دج** تم تمويلها عن صندوق التضامن للجماعات المحلية منها **4266** عملية هي الآن قيد الانجاز.

تشير هذه المعطيات بما لا يدع مجالا للشك لأهمية الموارد المالية التي تم رصدها لفائدة التنمية غير أنها تؤكد ايضا على ضرورة رفع ديناميكية العمل إلى المستوى المطلوب من أجل استكمال المشاريع قيد الانجاز والعمل على الشروع الفوري في تجسيد العمليات غير المنطلقة.

لقد كان لبرنامج استدراك التنمية في بعض المناطق الذي كان محل توجيهات صارمة من طرف السيد رئيس الجمهورية كل الأهمية، حيث تم في هذا الإطار وإلى غاية يومنا هذا تعبئة **310 مليار دج** سمحت بالتكفل بـ **24000** عملية تعرف تقدما ملحوظا اذ يعتزم الانتهاء من أكثر من 75 بالمئة من البرنامج الممول عند نهاية سنة **2021**.

ثانيا : فيما يتعلق بالعملية التضامنية والتكفل بالفئات الهشة :

مست العملية التضامنية المبرمجة بمناسبة الشهر الكريم أكثر من **2 مليون** عائلة استفادت من إعانة مالية تقدر بـ **10.000 دج** ، بمبلغ إجمالي يقدر بـ **20,17 مليار دج**، في اطار منظم وشفاف تم تسييره ومتابعته من خلال نظام معلوماتي رقمي تم وضعه خصيصا لهذه العملية، فقد تم صب منحة التضامن قبل حلول شهر رمضان لمعظم المحتاجين تقريبا.

تم ايضا تمكين أكثر من **800 ألف** مستفيد من المساعدات المالية التي تم اقرارها لفائدة الأسر والمهنيين المتضررين من جائحة كوفيد بمبلغ أجمالي تجاوز**30,3 مليار** دينار وزعت كمنح ب **10.000 دج** لفائدة الأسر المتضررة و**30.000 ألف دينار** للشهر ولمدة ثلاث أشهر لفائدة المهنين والحرفيين المتضررين من آثار هذا الوباء.

ثالثا : بخصوص الدخول الإجتماعي

في إطار التحضير للدخول المدرسي والاجتماعي 2022-2021 تم إستلام **261** مؤسسة تربوية جديدة من بينها: **155** مدرسة إبتدائية و **62** متوسطة و **44** ثانوية، اضافة إلى استلام هياكل بيداغوجية وتربوية أخرى ممثلة في: **321** مطعم مدرسي و**897** قسم توسعي .

من جهة أخرى وعملا على تحسين ظروف التمدرس في الطور الإبتدائي، حظيت أزيد من **5000** مدرسة ابتدائية و **1000** مطعم من عمليات إعادة التأهيل والاعتبار تضاف إلى أشغال إعادة تأهيل **2.663** مدرسة ابتدائية أخرى و **6226** مطعم سيتم استكمالها قبل نهاية سنة **2021**

يتم كذلك العمل على ضمان التغذية المدرسية بشكل كلي على مستوى كافة المدارس من خلال ضمان السير الحسن لإجمالي المطاعم المدرسية المقدر عددها ب **15.382** مطعم، أي ما يعادل نسبة تغطية تقارب **79%** من إجمالي عدد المدارس الابتدائية مع الحرص على تغطية العجز المسجل عن طريق المطاعم المركزية الذي يبلغ عددها **479** مطعم وكذا عن طريق **366** قاعة مهيأة للإطعام .

أما فيما يتعلق بالنقل المدرسي فإضافة إلى عدد الحافلات المخصصة لهذا الغرض البالغ عددها **15708** حافلة منها **10439** حافلة ملك للبلدية و**5269** تم تأجيرها من الخواص ، نعمل على الانتهاء من البرنامج الوطني المتعدد السنوات المتعلق باقتناء **3.500** حافلة لفائدة البلديات الذي سمح إلى غاية يومنا هذا من استلام وتوزيع **3221** حافلة.

زيادة على الجهود المتعلقة بتحسين الهياكل والخدمات المدرسية تم حجز إلى غاية تاريخنا هذا أكثر من **3.16** مليون تلميذ سيستفيدون من منحة التمدرس مقارنة ب **2.7** مليون تلميذ مسجل في نفس الفترة من السنة الماضية هذا اضافة إلى رصد الجماعات المحلية لأكثر من **2,62 مليار دج** للتكفل بالحقيبة المدرسية لأكثر من **970.000** تلميذ.

رابعا : تبسيط الاجراءات الادارية :

لقد سمحت الجهود المبذولة في إطار رقمنة وتبسيط الاجراءات الإدارية بانشاء شباك عن بعد « guichet distant »يتضمن رقمنة إيداع خمسين (50) **ملفّا إداريّا، عبر الأرضية الرقمية المخصصة لهذا الشأن، لموزعة على النحو الآتي:**

- **10 ملفات** على مستوى الإدارة المركزية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)،
- **17 ملف** على مستوى الولاية،
- **03 ملفات** على مستوى الدائرة،
- **20 ملف** على مستوى البلدية.

استكمالا لتبسيط الاجراءات تم ايضا خلال هذه السنة تمكين المواطنين من استخراج شهادات الميلاد وعقود الزواج آليا عبر المنصة الرقمية دون عناء التنقل لمصالح الحالة المدنية.

خامسا : الإحصاء العام السادس للسكان و الإسكان :

اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسيها عملية الإحصاء العام للسكان و الإسكان في بلورة الاستراتيجية الوطنية في كافة المجالاتّ، عكفت السلطات العمومية على رصد وتوفير كل الامكانيات المادية والبشرية الضرورية لضمان تنفيذ هذه العملية خلال سنة 2022 بواسطة لوحات رقمية تهدف إلى جمع بصفة آنية ودقيقة للبيانات الإحصائية.

في هذا السياق، يتم العمل حاليا على تجسيد مختلف الأشغال الميدانية ، إذ قاربت هذه الاعمال التحضيرية على الانتهاء بنسبة **99.62 بالمئة** والمصادقة على نسبة تفوق **80 بالمائة** منها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

سادسا : النصوص القانونية المبادر بها من قبل قطاعنا الوزاري :

تمّت المبادرة بالعديد من المشاريع التمهيدية لنصوص القانونية بالتشاور والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، حيث تمّ نشر **71** نصاّ قانونيا في الجريدة الرسمية، منها : **3** نصوص تشريعية و **68** نصا تنظيميا و تطبيقيا.

وتكريسا للمبادئ المقررة في الدستور لا سيما تلك المرتبطة بالحريات العامة، يعكف قطاعنا الوزاري حاليا على إعداد مجموعة من النصوص القانونية تطبيقا لأحكام الدستور، تتعلق بالأحزاب السياسية، إنشاء الجمعيات، الاجتماع العمومي والتظاهر السلمي، التمويل العمومي للأحزاب السياسية، بالإضافة الى تحيين القانون المتعلق بالمخاطر الكبرى، والقانون المتعلق بالأجانب و قانون الحالة المدنية

سابعا : تطور وضعية الحركة الجمعيات:

لقد سمحت مختلف التسهيلات الادارية التي انجزت لفائدة الجمعيات بمختلف أنواعها بتسجيل **1793** جمعية وطنية وجمعية ما بين الولايات، فيما تم تسجيل **117.801** جمعية محلية منها **33.219** جمعية ولائية و **84.582** جمعية بلدية.

مكنت المنصة الرقمية الموجهة لاستقبال ملفات المواطنين الراغبين في تأسيس لجان الأحياء والقرى والتجمعات السكانية والجمعيات البلدية بمختلف الأصناف، من استقبال **8.234** طلبا حيث تمّ اعتماد **6519** منها.

ثامنا : تنصيب الولايات العشر الجديدة:

لقد تم في هذا الإطار استيفاء اصدار كافة النصوص اللازمة لتحويل الصلاحيات نحو هذه الولايات الجديدة ويتم العمل الآن بشكل متواصل على توفير كافة الهياكل والمنشآت اللازمة لإنشاء وايواء مختلف المصالح المحلية حيث تم تخصيص لهذا الغرض بعنوان قانون المالية لسنة 2021 ، ثلاثة ملايير دينار.

تم كذلك تخصيص 60 مليون دينار من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لتدعيم ميزانيات التسيير للولايات الجديدة.

تاسعا : تسيير المخاطر الكبرى:

عرفت هذه السنة وضعية استثنائية جراء الحرائق التي عرفتها ولايات عديدة من التراب الوطني التي ومست هذه الحرائق في الفترة الممتدة من **01/06/2021** إلى غاية **19/09/2021**، **35 ولاية**، أتلفت ما يقارب **93.374 هكتار** من المساحة الغابية والأدغال والأحراش. وتم احصاء ما يقارب 1.492 بؤرة حرائق التي كان لها اثار بليغة على حياة مواطني المناطق المتضررة من الحرائق.

وفي هذا الصدد، أطلقت السلطات العليا للبلاد عملية التكفل الفعلي بالمتضررين من هذه الحرائق لإعادة الحياة إلى طبيعتها، بداية بتنصيب اللجنة المكلفة بالتعويضات، وتوشك المصالح المحلية على الانتهاء من هذه العملية التي تحظى بمتابعة مستمرة ومكثفة الى غاية تعويض آخر متضرر.

إن حجم هذه المخاطر وما ترتب عنها من آثار تستدعي مرة أخرى تكثيف الجهود من أجل تعزيز الوقاية من المخاطر الكبرى ومكافحتها أساسا من خلال العمل على استكمال تجسيد ال **130** توصية المنبثقة عن المؤتمر الوطني حول الاستراتيجية الوطنية للوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها الذي تم تنظيمها يومي 27 و28 مارس 2021 ،بمشاركة ما يقرب من 200 خبير.

اضافة إلى ما تقدم من ملفات وبرامج فان قطاعنا الوزاري يعمل مركزيا ومحليا وبشكل مستمر على تقديم كل الدعم المادي واللوجستي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومندوبياتها الولائية والبلدية من أجل إنجاح الاستحقاقات المحلية القادمة.

السيدات والسادة الحضور،

تبعا لما تم عرضه في الجزء الأول لمداخلتي هذه من الانجازات والأعمال التي تم تجسيدها اسمحوا لي أن أقاسمكم وبايجاز في الجزء الثاني أهم الآفاق التي تصبو لها دائرتنا الوزارية على المديين القصير والمتوسط.

أولا : متابعة تحويل تنفيذ المهام والصلاحيات نحو الولايات الجديدة وتمكينها من كل الوسائل اللازمة للاضطلاع كاملا بالمهام المنوطة بها وهذا قبل تاريخ 31/12/2021 المحدد قانونا.

في هذا الصدد سنعمل على الانتهاء وقبل الآجال المفروضة من :

- عمليات تقاسم الأصول والخصوم بين الولايات الأم والولايات الجديدة،
- اعداد الميزانيات الابتدائية للولايات الجديدة،
- تمكين الولايات الجديدة من الموارد البشرية والهيكلية اللازمة لأداء مهامها.

ثانيا : اتخاذ كل التدابير الكفيلة باستكمال كل العمليات التحضيرية اللازمة لاطلاق العمل الميداني والفعلي للاحصاء العام للسكن والسكان في التاريخ الذي ستقرره السلطات العليا للبلاد.

ثالثا : مواصلة العمل على تبسيط ورقمنة مختلف الملفات والإجراءات الإدارية حيث يتم دراسة حاليا إمكانية إضفاء الطابع اللامادي **لحوالي 80 ملف إداري جديد** من خلال إدراجها في خدمة «**الشباك عن بعد**».

هذا ويظل الهدف الأسمى الذي يسعى إليه قطاعنا الوزاري من خلال تكريس الطابع اللامادي لإيداع الملفات الإدارية، عبر تعزيز الخدمات المقدمة عبر «**الشباك عن بعد**» يتمثل بالدرجة الأولى في ت**سهيل الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن**، لا سيما في ولايات الجنوب، التي تعرفُ شساعة المساحات والمسافات، والتي قد تحولُ دون تمكين المواطن من الاستفادة بكل سهولة من الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات المحلية.

رابعا : المتابعة الصارمة والمستمرة لتجسيد كل البرامج التنموية مع العمل على إعادة توجيه وهيكلة العمليات غير المنطلقة أو التي تعرف تأخرا كبيرا، نحو تمويل عمليات وبرامج أخرى ذات أولوية وأثر مباشر على المواطن.

سنحرص ايضا على دراسة كل السبل واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بضمان التمويل متعدد السنوات لأكثر من 19.572 مشروع بمبلغ 273 مليار دينار توجه لإنجاز مشاريع ذات أولوية في إطار برنامج استدراك التنمية ببعض المناطق.

خامسا : تعزيز مكافحة المخاطر الكبرى والوقاية منها من خلال استكمال مراجعة القانون 04-20 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمراسيم التنفيذية 08 المتعلقة به يضاف إلى هذا استكمال عمليات رقمنة وتحديث مخططات النجدة عبر كافة الولايات.

سادسا : استكمال تكييف النظام القانوني **مع الدستور الجديد خاصة الانتهاء من اعداد كل من مشاريع القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية والجمعيات والأحزاب السياسية والاجتماعات والمظاهرات العمومية.**

سابعا : استكمال متابعة عمليات تحسين الإطعام المدرسي والخدمات المدرسية بشكل عام لفائدة التلاميذ خاصة ما تعلق بتوفير النقل لفائدة قاطني المناطق البعيدة والنائية.

تعكف مصالح دائرتنا الوزارية حاليا وبالتنسيق مع كل القطاعات المعنية على التفكير في استحداث نمط جديد لتسيير الخدمات المدرسية من خلال الشروع فعليا في تصور اطار تنظيمي جديد من خلال دراسة انشاء مؤسسة وطنية أو مؤسسات محلية لتسيير الخدمات المدرسية وتحسينها.

السيدات والسادة،

ختاما لمداخلتي أؤكد على الأهمية التي نوليها للتوصيات التي ستخرجون بها والتي ستشكل ورقة طريق سنعمل معا على تجسيدها بالتشاور مع الفاعلين القطاعيين والمحليين.

سيكون لهذه التوصيات الدور الكبير في مواكبة المشاريع المستقبلية التي نعتزم اطلاقها خاصة في مجال التنمية المحلية التي ستتعزز بمجالس محلية جديدة وستستفيد كذلك من اطار قانوني جديد سيسمح لها بالاضطلاع بمهامها كاملة ووفق أنجع السبل.

إننا نسعى كذلك لتفعيل كل الآليات وتثمين كل الرؤى وتعبئة جل الموارد من أجل تعميم الجهد التنموي عبر كامل ترابنا الوطني لتوفير شروط إقلاعة اقتصادية شاملة، نعمر بها الأرض، ونحث مواطنينا ومؤسساتنا من خلالها التحول نحو أقطاب تنموية جديدة واعدة خاصة في ولاياتنا الجنوبية وبمنطقة الهضاب العليا.

شكرا على كرم الاصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

السيد عبد الرشيد طبي،
وزير العدل، حافظ الأختام

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله

- **السيّد الوزير الأوّل، وزير الماليّة،**
- **السادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية،**
- **السيدات و السادة أعضاء الحكومة،**
- **السيّدات والسّادة الولاّة،**
- **السيّدات والسّادة إطارات الدولة،**
- **الحضور الكريم،**
- **أسرة الإعلام.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إنه لمن التّقاليد الحميدة و الراسخة، هذا اللقاء الذي يجمع الحكومة والولاة وكل الفاعلين في تسيير الشأن العام، بهدف تدارس المسائل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية.

و في هذا المقام، لا يسعني إلا أن أُعرب عن مشاعر السرور لمشاركتي معكم اليوم في فعاليات هذا النشاط المُميّز.

يجدر التذكير أن برنامج السيّد رئيس الجمهوريّة يركز على محاور أساسيّة تتمثل في تعزيز دولة القانون وتحديث الحكم الراشد، الإنعاش والتّجديد الاقتصادي، التّنمية البشريّة وانتهاج سياسة اجتماعية معزّزة بغرض ضمان إعادة التّوازن الإقليميّ والعدالة الاجتماعية، والتي ترمي في جوهرها للاستجابة لتطلّعات المواطن الجزائريّ.

و إنّ تجسيد هذه الأهداف يقتضي تعميم قيم الحوار بين جميع الفاعلين على مختلف مستويات الدولة، لاسيّما مختلف القطاعات الوزاريّة والجماعات المحلية، وذلك للوفاء بالالتزامات المُعبّر عنها أمام الشّعب. وأنّ إشراك قطاعنا في هذا اللّقاء يشكّل عيّنة من أساليب الحوار الذي يعتبر مؤشّرا من مؤشّرات الحكامة الرّاشدة.

سيداتي، سادتي

ينص الدّستور الجزائريّ الصادر في الفاتح من نوفمبر عام 2020 على مجموعة من المبـــادئ التي تُؤسّس لجمهوريّةٍ جديدة تتضمن الفصل بين السّلطات والتّوازن بينها و استقلالية القضاء و

تكريس الحماية القانونيّة والرقابة على عمل السّلطات العموميّة وإضفاء المشروعيّة على ممارساتها، بالإضافة إلى إدراج منظومة تشمل الحقوق والحريات العامة منها والفردية، و أَقَــرّ عِدّة هيئاتٍ ومؤسساتٍ تعمل على تجسيد هذه المنظومة في أرض الواقع.

و بالفعل، فإنّ كان واجب حماية هذه الحقوق والحريات يقع على عاتق الدولة، إلا أنه لا يخفى عليكم بأن هذا الواجب يبدأ من الجماعات المحلية التي تقع عليها مسؤولية اتخاذ ما يلزم من خطوات لتهيئة جميع الأوضاع اللازمة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الميادين، فضلا عن إتاحة الضمانات القانونية المطلوبة لتمكين جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، من التمتُّعِ فعلا بجميع هذه الحقوق والحريات.

إلى جانب هذا، فإنّ المؤسسات الدستورية الجاري تكييفها مع الدستور الجديد و تنصيبها في إطار تعزيز الرقابة و خاصة : المحكمة الدستورية، مجلس المحاسبة والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى الهيئات الاستشارية لاسيما : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هي أدوات رقابية و استشارية تهدفُ إلى تمكينِ المواطنِ الجزائري من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممارسةً فعليةً، ويُشكّل التنسيق بينها إحدى أهداف مخطط عمل الحكومة، تجسيدا لأبرز التزامات السيد رئيس الجمهورية.

و في الجانب الدستوري دائما، حظيت العدالة بالعناية اللازمة عند التعديل الدستوري الذي حرص كل الحرص على تجسيد مبدأ استقلالية القضاء باعتباره الضامن للحقوق والحريات.

وفي هذا الإطار، تتوالى الجهود لتكييف منظومتنا التشريعية مع مقتضيات الدستور الجديد، الذي جاء ليضفي المزيدَ من التّمكين والتّمتين للسلطة القضائية من خلال ما أمدّهُ للمجلس الأعلى للقضاء من اختصاصات وصلاحيات واسعة يكون فيها هو الضامنُ لاستقلالية القضاء والقائمُ على تكريس هذه الاستقلالية بصورةٍ فعليةٍ وملموسة.

السيدات و السادة الحضور،

لقد وجدت منبركم هذا، فضاء سانحا أغتنمه للحديث عن موضوع لا يقلُّ أهميةً عن حماية الحقوق والحريات و هو **أخلقة الحياة العامة** الذي يرتبط مع موضوع الوقاية من الفساد. إذ لا يخفى عليكم بأن هذا المسار هو السبيل الأمثل للاتجاه الجديد لبناء هذا الوطن الذي عانى لمدة سنوات من تفشي هذه الآفة التي تسببت في انهيار منظومة القيم و الأخلاق في المجتمع.

إنّ مفهوم أخلقة الحياة العامة، و إن كان يتطلب مجموعة من الإجراءات التي تسمح للمواطن من ممارسة حق النظر في كيفية إدارة الشؤون العامة عن طريق الآليات التي وضعها الدستور، إلا أن القضاء الإداري يلعب دورا أساسيا في بسط الرقابة على أعمال الإدارة من خلال دعاوى الإلغاء أو دعاوى التعويض.

و في هذا الصدد، يشهدُ القضاء كما تعلمون، عديد القضايا المرتبطة بالمشاريع التي غابت عنها عناصر الرشادة و الشفافية، و التي تلوّثت بعديد المخالفات المرتبطة أساسا بالتقييم المبالغ الذي تسبب في هدر المال العام أو المحاباة في منح المشاريع و عدم احترام القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية من قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة و المعايير الموضوعية أو سوء استغلال الوظيفة أو تضارب المصالح.

و إن حديثي عن هذا الموضوع في هذا المقام، هو حديث أملتهُ الضرورة، ولكنه حديث يمتزج ببعث الأمل والاطمئنان في النفوس، لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع حماية المسير المحلي في حالة تحقّق شروط إضفاء الحوكمة الراشدة، وهو الأمر الذي أولاه السيد رئيس الجمهورية العناية الكاملة من خلال تعليمته الرئاسية رقم 02 المؤرخة في 25 أوت من السنة الجارية، استكملت بأخرى مؤرخة في 19 سبتمبر، و التي وضعت ضوابط تتعلق بحماية المسؤولين المحليين، نتيجة المخاوف من الوقوع تحت طائلة المتابعة الجزائية بسبب أفعال مرتبطة بالتسيير بمناسبة أدائهم لمهامهم، نظرا لأهمية هذه المسألة و دورها في تحرير المبادرة والمساهمة في الإنعاش الاقتصادي، على اعتبار أن بعض الأفعال المجرمة تتعلّق أساسا بأعمال الإدارة و التسيير ، يغلب عليها الطّابع المدنيّ، وتستدعي أن يتحمّل فيها المسيّر المسؤوليّة التأديبية أو المسؤولية المالية بما فيها جبر الأضرار، إن توجّب ذلك، أو تقرير حق إبطال التّصرّفات أو المستندات النّاتجة عن مخالفة الالتزامات المحدّدة قانونا، دون اللجوء إلى المتابعة الجزائيّة لما ترتبه من عوائق تثبّط من عزيمة المسيّرين وإرادتهم، وهو ما تسعى الحكومة إلى تكريسه من خلال رفع التجريم عن أفعال التسيير بتعديل بعض أحكام القانون التجاري و قانون العقوبات.

و في هذا الصدد، و توطيدا لقيم النّزاهة والشّفافية في تسيير المرفق العامّ و تعزيز آليات مكافحة الفساد و أخلقة الحياة العامّة، سيُعاد النظر في قانون الوقاية من الفساد و مكافحته و ستُعزز منظومتنا القانونية بميثاقٍ لأخلاقيات وسلوك العون العموميّ، لترسيخ روح المسؤوليّة وتعزيز مبادئ الحكم الراشد وضمان فعاليّة المرفق العام، استجابة لتطلعات المواطن إلى إدارة فعالّة، مسؤولة وشفافّة.

سّيداتي ، سادتي

فضلا عن القضايا التي أشرتُ إليها، فإن العدالة تعرف حجما متزايدا للمنازعات المتعلّقة بفسخ عقود الامتياز على الأملاك العموميّة الممنوحة في إطار الاستثمار لعدم استكمال تنفيذها في الآجال، والملاحظ أنّه وإن كانت هناك حالات تقاعس من قبل المتعامل الاقتصادي، إلاّ أنّ القضاء

شهد منازعات لا يكون التّأخير في إنجاز المشاريع راجعا للمتعامل نفسه وإنّما يرجع إلى البيروقراطية و ثقل عمل الإدارة المؤدي إلى عدم تمكين المتعامل من الرّخص الإداريّة اللاّزمة في الآجال.

كما تشهد الجهات القضائيّة الإداريّة منازعات تتعلّق بفسخ الصّفقات العموميّة لأسباب مرتبطة بعدم نضج المشاريع بسبب إسناد الدراسة لبعض مكاتب الدراسات غير المؤهلة.

وعلاوة على ذلك، يعرف القضاء الإداريّ قضايا نوعيّة أخرى منها ما يتعلّق بإشكالات مرتبطة بالتّرقيمات العقّاريّة لاسيّما الأخطاء النّاجمة عن عدم إنجاز تحقيقات عقارية معمّقة، وكذا أخطاء في الرّفع المسحيّ.

و قد لوحظ أحيانا تقسير الإدارة في متابعة قضاياها على مستوى القضاء الإداري أو تقاعسها في اتخاذ القرار الإداري المناسب الذي يدخل في إطار صلاحياتها و الإيعاز إلى المواطن باللجوء إلى القضاء لاستيفاء حقوقه.

إنّ سرد بعض التّجارب والإشكالات المطروحة أمام القضاء الإداريّ يهدف إلى التّحسيس بآثار هذه الممارسات على مستوى الإدارات العموميّة، والتي بتشخيصها فإنه يمكن إيجاد الحلول الكفيلة بتجنيب المواطن والإدارة عبء التّقاضي وتكاليفه، وذلك ترشيدا لسياسة الإنفاق العموميّ.

ومن جهة أخرى فإنّ الوقوف على الإشكالات المطروحة ومعالجتها من شأنه أن يكون عاملا لتشجيع مناخ الاستثمار وعدم كبح روح المبادرة.

وفي هذا الإطار، فإنّ وزارة العدل بصدد إعداد مشروع قانون ينظّم علاقة الإدارة بالمتعامل الاقتصادي اعتبارا لتأثيرها على توفير المناخ الكفيل للرقيّ باقتصادنا الوطنيّ.

كما أن إنشاء محاكم إداريّة للاستئناف تجسيدا لمبدأ التّقاضي على درجتين المكرّس بموجب المادّة 179 من الدّستور من شأنه أن يسمح بمراجعة ما تعتقد الإدارة أنه خطأ يشوب الحكم الإداري الصادر ضدها.

سّيداتي، سادتي

في الأخير، أرجو أن تكلّل أعمال هذا اللّقاء بالنّجاح وأن تثمر عن توصيّات ونتائج ترقى إلى تجسيد البرنامج الطّموح للسيّد رئيس الجمهوريّة لتحقيق آمال الشّعب الجزائريّ.

أشكركم على كرم الإصغاء
و السلام عليكم و رحمة اللّه و بركاته.

مداخلـــــة
السيد إبراهيم مراد،
وسيط الجمهورية

إنها لسانحة تتاح لنا المشاركة في هذا اللقاء الهام ، لقاء الحكومة بالولاة للتطرق ولو بإيجاز إلى هيئة وسيط الجمهورية، هذه الآلية التي استحدثها السيد رئيس الجمهورية منذ الوهلة الأولى لمباشرة مأموريته الدستورية وفاءا لالتزاماته، سيما تلك التي تهدف إلى تكريس دولة القانون ، وتعزيز حماية حقوق المواطنين وحرياتهم و صون كرامتهم وكذا ترقية العدالة الاجتماعية وضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية.

في هذا المنظور قرر السيد رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فيفري 2020 تأسيس وسيط الجمهورية ، و وضعه لدى رئيس الجمهورية مستمدا منه سلطته، حرصا منه عل ضرورة تحسين الخدمة العمومية من خلال تجسيد مبدأ الحكم الراشد ، ومحاربة الفوارق الاجتماعية وتهذيب العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة لبناء الجزائر الجديدة. تلك العلاقة التي أقل ما يقال عنها أنها ليست عل أحسن ما يرام.

فتجسيدا لهذه الأهداف السامية والنية الصادقة للسيد رئيس الجمهورية للقضاء عل البيروقراطية وكل أشكال الاقصاء والتهميش، تضطلع هذه الهيئة باعتبارها هيئة طعن غير قضائية، بصلاحيات محددة بموجب مرسوم انشائها تتمثل أساسا في المتابعة والرقابة العامة، التي سمح لها بتقدير حسن علاقة الإدارة بالمواطن.

في هذا الإطار «يمكن لأي شخص طبيعي استنفذ كل طرق الطعن ويرى أنه وقع ضحية غبن بسبب خلل في تسيير مرفق عمومي أن يخطر وسيط الجمهورية». يضطلع كذلك وسيط الجمهورية بصلاحيات التحري، التي تسمح له وبالتعاون مع الإدارات والمؤسسات المعنية أن ينجز مهامه (و أقول هنا التعاون و ليس حلول محل أي إدارة عمومية). لهذا الغرض، له أن يخطر أي إدارة أو مؤسسة يمكن أن تقدم له المساعدة ،يمكنه أيضا أن يطلع على أية وثيقة أو ملف ذي صلة بممارسة صلاحياته.

و من أجل أداء هذه المهام وتقريب الإدارة من المواطن و مرافقته في تذليل الصعوبات مهما كان موقعه في وطننا المترامي الأطراف، يساعد وسيط الجمهورية 58 مندوب محلي على مستوى كل ولاية بالإضافة إلى مندوب عل مستوى المقاطعة الإدارية الدبداب.

في هذا المقام، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية كان السيد الوزير الأول قد أسدى تعليماته إلى أعضاء الحكومة والسيدات والسادة الولاة ، لأن يقدموا يد المساعدة للمندوبين المحليين للشروع بتوفير مقرات لهم، تجهيزها ووضع تحت تصرفهم المورد البشري الضروري وكان لهم ذلك.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم لهم بالشكر والعرفان المتميز، إذ مكنوهم أن يباشروا مهامهم ولو في ظروف صعبة نوعا ما بالنسبة لبعض المندوبيات خاصة منها المتواجدة بالولايات الجنوبية حديثة النشأة.

في ظل هذه الظروف باشر المندوبون المحليون مهامهم حيث عرفت الهيئة توافدا هائلا للمواطنين محليا ومركزيا، بغرض طرح انشغالاتهم المختلفة، معتبرين أن هيئة الوساطة تمثل الأمل في تسوية مصالحهم العالقة.

في هذا السياق سجلت مصالح الوساطة خلال الفترة الممتدة من مطلع السنة إلى غاية 15 سبتمبر 2021، 46.609 عريضة تتمحور موضوعاتها أساسا حول:

- الملفات المتعلقة بتسوية العقار (الدفتر العقاري، مسح الاراضي)، عقود التعمير، عملية مطابقة البنايات واتمامها،..) الخ.

- الاستثمار، حيث تم تسجيل العديد من المشاريع التي تم إنجازها أو التي هي على وشك الانتهاء إلا أنها لم تدخل حيز الاستغلال بسبب عدة عوائق منها ما تعلق بإجراءات المطابقة أو رخص الاستغلال المنصوص عليها قانونا.

- عدم تنفيذ قرارات العدالة المهورة بالصيغ التنفيذية.

- المشاكل المتعلقة بالظروف الاجتماعية.

لقد تكفلت مصالحي بهذا الكم الهائل من العرائض التي استقبلتها، حي تمت معالجة 44.090 عريضة أي ما يعادل 95% من العدد الاجمالي المقدر ب46.609 عريضة.

اسمحوا لي السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أن أعرض عل مسامعكم نتائج معالجة تلك العرائض عل النحو التالي:

- 28.373 عريضة تم الرد عليها ما يعادل نسبة 64.35% ، موزعة حسب نوع الرد كما يلي:

- رد إيجابي (العرائض المتكفل بها): 13.655 ما يعادل 48.13 %
- رد سلبي (الانشغالات التي لا تستوفي الشروط المنصوص عليها قانونا): 11.259 ما يعادل 39.68%
- رد سطحي أو مبهم: 3.459 ما يعادل 12.19% .

- 15.717 عريضة لم يتم الرد عليها ما يعادل 35.65% تتوزع أهمها على القطاعات التالية:

➢ الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية: 10.657 (هنا تجدر الإشارة أن أغلبها تتعلق بالجماعات الاقليمية الولايات و خاصة البلديات).

- السكن، العمران و المدينة: 939.
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي : 641.
- المالية: 528 و أساسا تلك المتعلقة بالعقار
- الطاقة والمناجم:430
- الفلاحة و التنمية الريفية:358
- الموارد المائية و الأمن المائي:339
- التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة: 275.
- الصحة: 182.
- النقل:161.

إن هذه الأرقام تعكس تجاوبا إيجابيا عموما مع انشغالات المواطنين (64.35% من العرائض تم الرد عليها) غير أن ما تحقق لم يرقى إلى المستوى المنشود (35.65 من العرائض لم يتم الرد عليها). إن التأخر غير المبرر أو عدم الرد على عرائض المواطنين يعتبر استمرار لبعض السلوكيات السلبية التي ما فتئ السيد رئيس الجمهورية يندد بها في كل مناسبة ويحث كل المسؤولين عل مختلف المستويات محاربتها والقضاء عليها.

من جهة أخرى، السيدات الفضليات، السادة الافاضل، سجلت مصالحي استقبال 81.427 مواطن منها 27.949 حالة استدعت الدراسة والاحالة الى مختلف المصالح، و شملت الاستقبالات الفئات التالية :

- المواطنين فرادى: 64.208
- ممثلين عن المواطنين : 9848
- ممثلي القرى و الاحياء : 4881

الجمعيات : 3655

لقد ساهم هذا المجهود في التخفيف من حدة الاحتقان لدى المواطنين وامتصاص الضغط الذي تعاني منه مختلف الإدارات المحلية في بعض الأحيان.

إن عدد العرائض المسجلة وكيفية معالجتها وتلك التي تم تخصيص الرد عليها لهي مؤشرات لها دلالة على حسن المرفق العام من عدمه، فالقضاء التام على الممارسات السلبية من تهميش وإقصاء وكل أشكال المساس بحقوق المواطنين وحرياتهم يتطلب تجند الجميع، لا سيما عبر أنسنة الإدارات والمؤسسات العمومية واعادة تأهليها

وعصرنتها ورقمنتها ، وتحسين الأداء وادخال المعايير الدولية في تسييرها مع تبسيط الإجراءات بما يمكن من التحسين المستمر للعلاقة بين الإدارة والمرتفق .

في هذا الشأن ستطلق هيئة وسيط الجهورية، خدمة إيداع العرائض عن بعد، وكذا وضع حيز التنفيذ أرضية رقمية تسمح بمعالجة مختلف الاخطارات والعرائض .

وفي إطار السهر على المعالجة الدقيقة للعرائض واستخلاص مختلف الإشكاليات التي تستدعي التدخل عل المستوى المركزي، سنعمل أيضا وبالتنسيق مع مختلف الدوائر الوزارية بدراستها في إطار لجان مشتركة، واقتراح الحلول بما في ذلك تلك المتعلقة بتعديل النصوص التنظيمية.

السيدات الفضليات ، السادة الأفاضل،

إن الفعالية التي تنشدها هيئة وسيط الجمهورية تتمثل أساس في تحقيق الأهداف السامية التي تضع المواطن صوب إهتمام كل المسؤولين ، لذا تتطلب وتستوجب التنسيق التام والتعاون الكامل مع كل الإدارات والمؤسسات. فنحن مدعوون جميعا للنجاح سويا في هذه المهمة النبيلة والمساهمة في بناء صرح الجزائر الجديدة، جزائر أكثر عدلا ورفاهية وما ذلك عل الله بعزيز.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وصلاح للبلاد والعباد والسلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

مداخلة
السيد أحمد زغدار
وزير الصناعة

بسم الله الرحمن الرحيم

- **السيد رئيس الجمهورية،**
- **السيد الوزير الأول،**
- **السيدات والسادة الوزراء،**
- **السيدات والسادة الولاة،**
- **السيدات والسادة الحضور الكريم،**
- **أسرة الاعلام،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يندرج هذا اللقاء، الذي يعد فضاء للتشاور الاجتماعي-الاقتصادي بين الإدارة المركزية والفاعلين المحليين، ضمن الاجتماعات الدورية التي تحرص الحكومة على عقدها لمتابعة وتحسين تطبيق الإجراءات والقرارات المتخذة على المستوى المحلي وفقا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية لأعضاء الحكومة والولاة.

إن محاور لقاء اليوم: « إنعاش اقتصادي، توازن إقليمي وعدالة اجتماعية»، تكتسي أهمية بالغة في الظرف الاقتصادي الحالي الذي يحتم علينا تحديث وإيجاد آليات فعالة لتحقيق إقلاع وإنعاش اقتصادي يضمن تنمية اقتصادية منسجمة ومتوازنة بين مختلف جهات الوطن، تأخذ في الحسبان الإمكانات الطبيعية، المادية والبشرية التي تزخر بها كل منطقة.

ولكون قطاع الصناعة يلعب دورا محوريا في النمو الاقتصادي، فهو مطالب أكثر من أي وقت مضى بمضاعفة جهوده للمساهمة في تجسيد الإنعاش والتنويع الاقتصادي المنشود عبر:

- هيكلة الاقتصاد حول القطاعات الخلاقة للثروة وفرص العمل، والمثمنة لموارد البلاد وتحقيق الاندماج؛
- بيئة أعمال شفافة، عادلة وملائمة للاستثمار وريادة الأعمال؛
- تحسين الحوكمة الاقتصادية وإدارة الشركات؛
- تشجيع الابتكار والتنافسية لرفع مستوى الجودة.

إن الآليات المناسبة لذلك، يجب أن تكون مبنية على أسس صحيحة لتوفير مناخ وبيئة تسمح بتجسيد استثمارات منتجة حقيقية وذات قيمة مضافة للقطاع الصناعي.

لهذا قمنا في المدة الأخيرة بفتح عدة ورشات من أجل التفعيل النوعي للقطاع الصناعي وإعادة تنشيط قدراته بإعطاء الأولوية للقطاعات الصناعية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وتجسيدا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية ال 54، وبناء على نتائج هذه الورشات، فقد تبنت وزارة الصناعة خارطة من التدابير المتكاملة والمحددة في مخطط عمل الحكومة، منها:

- إنعاش الاستثمار المنتج؛
- تفعيل دور القطاع العام الصناعي؛
- تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنمية الشعب والفروع الصناعية ذات الأولوية؛
- تطوير البنية التحتية الوطنية للجودة؛

لتحقيق ذلك فقد عمدنا إلى:

أولا: إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر للاستثمار لتدارك أوجه القصور في التشريع الحالي ومعالجة النقائص والصعوبات الأخرى المتعلقة بالاستثمار وتحسين جاذبية الجزائر للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

اقترحت وزارتنا، في هذا الخصوص، مشروع تمهيدي لقانون جديد لترقية الاستثمار يرتكز أساسا على:

- تجسيد حرية الاستثمار مع تبسيط الإجراءات الإدارية؛
- تسهيل إنشاء المؤسسات؛
- تعزيز وضوح الرؤية وضمان الاستقرار القانوني؛
- اقتراح هيكلة جديدة لأنظمة حوافز قائمة على مدى مساهمة المشروع الاستثماري في نمو الاقتصاد الوطني، وأثره على تنمية القطاعات والأقاليم.

كما أدرج مشروع القانون الجديد مراجعة مهام وتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بتعزيز مهامها وجعلها محركا حقيقيا لجذب وتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وإصلاح الشباك الوحيد التابع لها لتقديم خدمات أنجع للمستثمرين.

ومن أهم مساعي القانون الجديد لترقية الاستثمار، تكريس استقرار المنظومة القانونية، بمنع التعديلات المتكررة قصيرة الأمد، حتى يتسنى للمستثمر التمتع بنظرة استشرافية على المدى القصير والمتوسط.

ثانيا: تطوير العقار الصناعي الموجه للاستثمار بإدراج تعديلات على المنظومة القانونية المسيرة له قصد رفع العراقيل ومواجهة حالات الانسداد التي تعرفها عملية منح العقار و تسييره.

من بين هذه الإصلاحات، إنشاء وكالة وطنية ذات امتداد جهوي ومحلي، تتمتع بكل الصلاحيات لضمان التحكم في تسيير أليات العقار الصناعي بكاملها: من تهيئة وإعادة تأهيل ومنح وتسيير الأراضي.

كإجراء استعجالي، قمنا بجرد وإحصاء وطني للأوعية العقارية المتواجدة على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط مع تحديد الأوعية غير المستغلة لإعادة توجيهها.

من جهة أخرى، تعمل الوزارة على رفع مستوى عرض العقار الصناعي من خلال:

- الإسراع في إنهاء أشغال تهيئة برنامج ال 50 منطقة صناعية جديدة عبر الوطن؛
- انجاز مناطق صناعية جديدة على مستوى الهضاب العليا والجنوب؛
- تشجيع المتعاملين الخواص على انجاز وتسيير مناطق صناعية جديدة؛
- استغلال الأوعية العقارية الفائضة على مستوى المجمعات الصناعية لتوطين مؤسسات ناشئة ومؤسسات مناولة في مجال نشاط المجمع تسمح بتكوين مناطق صناعية مصغرة تسير من طرف هذه المجمعات.

ثالثا: تفعيل دور القطاع العمومي الصناعي الذي يعتبر فاعلاً رئيسيًا في دفع نمو الإنتاج الوطني نظرا للإمكانيات الإنتاجية الكبيرة التي يتمتع بها.

غير أنه، وفي ظل الوضع الاقتصادي الحالي، يواجه العديد من الصعوبات، وهو ما يستوجب إعادة النظر في آليات عمله بغية تفعيل دوره في الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني ككل.

ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتنفيذ الإجراءات التالية:

1- تحسين حوكمة القطاع العمومي التجاري من خلال:

- تدقيق وتقييم القطاع العمومي التجاري، وإعادة هيكلته، مع مراجعة وتحديث الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكم مساهمات الدولة؛
- تعميم عقود النجاعة وإلزامية النتائج بخصوص المسيرين، وكذا دعم مجالس الإدارة بالكفاءات المتعددة التخصصات وإخضاعهم لميثاق أخلاقيات يسمح بتعزيز المراقبة واستباق حدوث الازمات قبل وقوعها؛
- منح مرونة أكثر في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وتحرير المبادرة لمسيريها.

2- تأهيل وتطوير المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال:

- إعادة إطلاق أنشطة المؤسسات الاقتصادية العمومية والوحدات المتواجدة في حالة التوقف؛
- تسريع عملية استرجاع الشركات الخاضعة للحجز القضائي للسماح لها باستئناف نشاطها في أقرب الآجال؛

- إعادة بعث الشراكة المؤسساتية وتعميم إنشاء وحدات البحث والتطوير وكذا مخابر الإبداع لترقية الابتكار وذلك بالتعاون مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛

- ترقية صادرات المنتوجات الصناعية، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، عبر تحسين القواعد اللوجستيكية والمرافقة البنكية في الخارج للمؤسسات العمومية الاقتصادية المصدرة والتي لديها قدرة على التصدير؛

السيد رئيس الجمهورية

سيداتي، سادتي

إن توزيع النسيج الصناعي على المستوى المحلي يظهر فوارق هامة بين مناطق الشمال والهضاب العليا والجنوب، وللجماعات المحلية دورا مهما في تقليصها مع تجسيد أهداف مخطط عمل الحكومة في ضمان تنمية اقتصادية منسجمة ومتوازنة بين مختلف جهات الوطن، مثلما هي مطالبة بلعب دور حيوي في الحياة الاقتصادية عبر المديريات الولائية في استقبال انشغالات المتعاملين العموميين والخواص ورفع العراقيل التي تواجههم في تجسيد مشاريعهم.

كما أنها مدعوة إلى اتخاذ مبادرات من شأنها جذب الاستثمارات بإبراز وتثمين مواردها، امكانياتها وخصائصها في مختلف الفروع الصناعية.

إننا نتطلع إلى المساهمة الحثيثة للسيدات والسادة الولاة في تجسيد العمليات التالية:

- الإسراع في إنجاز تهيئة ال 44 منطقة صناعية جديدة الموكلة إليهم لتوفير العقار الموجه للاستثمار؛

- اتخاذ تدابير التكفل السريع ورفع حالات الانسداد على المستوى المحلي فيما يخص الاستثمارات، واقتراح تدابير لرفعها في إطار التشريع والتنظيم المعمول به؛

- جعل المديريات الولائية للصناعة الواجهة الأولى لخدمة المستثمر ومرافقته لتجسيد مشروعه، ومدها بالدعم اللازم في توفير المعلومات الضرورية حول تطور النسيج الصناعي على المستوى المحلي.

السيد رئيس الجمهورية، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة
أعضاء الحكومة أشكركم على حسن الإصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنعاش إقتصادي
توازن إقليمي
وعدالة إجتماعية

التوصيات المنبثقة عن أشغال اللقاء

25 و 26 سبتمبر 2021

تحت شعار:

إنعاش إقتصادي،
توازن إقليمي،
عدالة إجتماعية

التوصيات المنبثقة عن الورشة 01:
تكييف برامج التنمية المحلية:
نحو مقاربة أكثر ابتكارية وتشاركية

- المشرف:

السيد والي ولاية سيدي بلعباس

- المقرر:

السيد والي عين صالح

- المناقش01:

المدير العام للجماعات المحلية (وزارة الداخلية)

- المناقش 02:

المدير العام للميزانية (وزارة المالية)

يشرفني أن أتلو على مسامعكم، باسم المشاركين، نتائج أشغال الورشة الأولى التي تناولت موضوع "تكييف برامج التنمية المحلية نحو مقاربة أكثر ابتكارية وتشاركية " والتي حضرها ممثلو مختلف القطاعات الوزارية والهيئات ومؤسسات الدولة والولاة.

تطرقت هذه الورشة إلى موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسلطات العمومية، وقد ساد أشغالها نقاش ثري وواسع أبرز أهم النقائص والعراقيل المسجلة خاصة ما تعلق بإعداد وتنفيذ مختلف البرامج التنموية لفائدة الجماعات المحلية.

وقد خلصت أشغال الورشة الى جملة من التوصيات تستهدف أساسا انتهاج مقاربة جديدة للتنمية المحلية تنبني على التجديد في المناهج والأساليب واشراك مختلف الفاعلين من إدارات وهيئات ومنتخبين محليين وممثلي المجتمع المدني.

أولا: فيما يتعلق بتشخيص وضعية تنفيذ برامج التنمية المحلية:

إن تشخيص وضعية تنفيذ برامج التنمية المحلية يُظهر بوضوح أن المشاريع المسجلة والموجهة أساسا للتكفل بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للساكنة لا تعكس تماما حجم الجهود المالية المبذولة من طرف الدولة سواءا تلك المتعلقة بالبرامج القطاعية غير الممركزة والصناديق الخاصة والمخططات البلدية للتنمية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

لقد أشار المشاركون أن التصور الذي أعطي لمفهوم التنمية المحلية قد أغفل الجانب المرتبط بالإنعاش الاقتصادي للأقاليم من خلال إمكانية استغلال وتثمين القدرات والثروات المتنوعة التي تتوفر عليها.

ان هذا التصور الذي اقتصر في الغالب على انجاز الهياكل والتجهيزات العمومية، وان سمح بتلبية بعض الاحتياجات الأساسية للساكنة، كالتزويد بالمياه الشروب وإنجاز المؤسسات التعليمية وقاعات العلاج وفك العزلة وغيرها...الخ، الا أنها أدت الى الارتفاع المتزايد في الأعباء والنفقات المالية لاسيما تلك المتعلقة بصيانتها وتسييرها.

بالإضافة الى ذلك، فقد تم رفع العديد من الاختلالات والنقائص التي حالت دون بلوغ الأهداف المنشودة بعنوان مختلف برامج التنمية المحلية خصوصا ما يلي:

- عدم العمل بالمؤشرات الكمية والكيفية لتقييم وترتيب المشاريع حسب درجة أولويتها.

- ضعف نضج المشاريع الذي يؤدي الى تكاليف إضافية تستدعي في كل مرة طلب اعادة تقييم أغلفتها المالية وهو ما ينجر عنه توقف في الأشغال وتأخر في آجال إنجازها.

- تعرض التجهيزات المنجزة للتدهور بسبب عدم التكفل بصيانتها وترميمها وكذا عدم استغلالها لانعدام التأطير.

- غياب أدوات تقييم أثر البرامج المنجزة على الإنعاش الاقتصادي المحلي.

- نقص، وفي بعض الحالات غياب المتابعة الصارمة للبرامج القطاعية غير المركزة على جميع المستويات.

- تعقيد وثقل الإجراءات المتعلقة بإبرام ومنح الصفقات العمومية.

- العراقيل المتعلقة بعدم توفر الأوعية العقارية للمشاريع المسجلة وكذا إشكالية تسوية ملفات اقتطاع الأراضي الفلاحية بما فيها تلك المدرجة ضمن أدوات التهيئة والتعمير.

- عدم وفاء بعض المؤسسات بالتزاماتها التعاقدية ونقص في قدراتها المهنية والتقنية.

- مشكل نقص اعتمادات الدفع الذي يتسبب في توقف ورشات الأشغال من طرف مؤسسات الإنجاز التي تطالب بالتسوية المالية لوضعيات الأشغال.

وقد أجمع المشاركون على أن غياب نظام للتخطيط والبرمجة المحكمة والصارمة للعمليات المقترحة على مستوى الجماعات المحلية والقطاعات، لم يمكن من بلوغ الأهداف المرجوة حيث تقتصر برامج التنمية في غالب الأحيان على جرد لعمليات تدرج في "مدونة الاستثمارات العمومية للولاية أو البلدية"

ثانيا: التوصيات

أجمع المشاركون على أن برامج التنمية المحلية ارتكزت في مجملها على مشاريع تنموية ممولة بصفة شبه كلية من مخصصات الدولة، في حين أن الجماعات المحلية المعنية بتنمية أقاليمها بالاعتماد على قدراتها وطاقاتها الذاتية، لم تساهم إلا بنسب ضئيلة في التكفل المالي بمشاريع التنمية وذلك بدرجات متفاوتة حسب مداخيلها المالية.

وعليه، يتوجب انتهاج مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار مفهوم أشمل وأكثر وضوحا للتنمية المحلية والاجتماعية والاقتصادية، كمسار يعتمد أولا على القدرات المحلية للأقاليم والذي يعمل على إشراك جميع الفاعلين المحليين والعموميين والخواص المنخرطين في ديناميكية تطوعية وتشاركية من أجل تثمين وتعبئة الموارد الإقليمية بهدف تحقيق الرفاهية السوسيو-اقتصادية لسكان هذه الأقاليم".

وعلى ضوء النقاش الذي دار حول موضوع الورشة ومختلف النقاط ذات الصلة، توصل المشاركون إلى التوصيات التالية:

- إعادة تأسيس أدوات التخطيط المحلي: بالرغم من أن أحكام القوانين المتعلقة بالولاية والبلدية تنص على مبدأ إعداد الولايات والبلديات لمخططات التنمية السوسيو-اقتصادية متعددة السنوات إلا أن هذه الأحكام يجب أن تكون أكثر وضوحا عن طريق اقتراح إلزام المجالس الشعبية الولائية والبلدية بإعداد وتنفيذ هذه المخططات، التي يجب ان تبرز النقاط التالية:

- تشخيص الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلدية والولاية مع تحديد قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلخ

- تقييم الاحتياجات حسب الأولوية في جميع قطاعات الأنشطة والتوقعات المستقبلية، من خلال إعداد الدراسات اللازمة في اطار مقاربة استشرافية.

- إعداد مخطط عمل سنوي لبرمجة المشاريع السنوية وتقييم التقديرات المالية اللازمة.

2- إعادة الاعتبار لمجلس الولاية الذي يشكل الإطار التشاوري لمصالح الدولة على المستوى المحلي والإطار التنسيقي للأنشطة القطاعية.

إن إعادة تأهيل وتعديل الإطار القانوني الذي يسير مجلس الولاية سيسمح بالخروج من المقاربات القطاعية محدودة الأثر والتوجه نحو مقاربة مدمجة وشاملة وفعالة ناجعة بهدف تكفل أحسن بالاحتياجات السوسيو-اقتصادية والاستجابة لانشغالات الساكنة.

3- وضع شبكة محلية للمعلومات والاحصائيات: من أجل دعم الجماعات المحلية بالمعلومات والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بأقاليمها، وتمكينها من اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بتنميتها.

4- وضع حيز التنفيذ ميزانية برنامج التنمية المحلية في شكل عقود برامج بين الدولة والجماعات المحلية بالاستناد إلى مبادئ القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 يتعلق بقوانين المالية، لا سيما مقاربة التسيير المرتكزة على نتائج وأهداف واضحة ومحددة وقابلة للتقييم.

5- بهدف إضفاء أكثر مرونة في تسيير البرامج التنموية، من الضروري مراجعة جدرية الإجراءات الخاصة بتسجيل وتنفيذ المشاريع لاسيما تدابير المرسوم التنفيذي 98-227 المؤرخ في 13/07/1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة المعدل والمتمم وذلك من اجل السماح للولاة بما يلي:

- تحويل اعتمادات الدفع ما بين القطاعات من أجل تغطية الاحتياجات المالية لتسوية وضعيات الأشغال العالقة.
- استعمال بواقي رخص البرامج واعتمادات الدفع من مختلف مصادر التمويل بما فيها إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وذلك للسماح بالتكفل بالاحتياجات ذات الطابع الاستعجالي أو ذات الأهمية دون انتظار إجراءات التسجيل العادية.
- إعادة النظر في الإجراءات الخاصة بمعالجة ملفات إعادة تقييم المشاريع وعدم ربطها بجلسات التحكيم.

-6 - إعادة النظر في مضمون التعليمة الوزارية المؤرخة في 1974 والمتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ومدونة المشاريع بهدف إدراج مجالات أخرى خاصة تلك المرتبطة بالمرافق الجوارية.

-7 - مراجعة المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام وذلك بإدخال تعديلات لإعطاء أكثر مرونة وتقليص الآجال في اختيار المتعاقدين وابرام الصفقات.

-8 - تفعيل دور المستشار للمراقب المالي ليساهم في مرافقة الآمرين بالصرف في استكمال إجراءات الالتزام المالي بما يمكن من تجسيد المشاريع في آجالها، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 414-92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها المعدل والمتمم.

-9 - إعادة النظر في الإطار التنظيمي المتعلق بإعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع بهدف التركيز على تحديد مسؤولية مكاتب الدراسات بخصوص جدوى ونضج الدراسات وكذا المطابقة النوعية والكمية للمشاريع الخاصة بها.

-10 - الدعم المالي لفائدة البلديات من أجل التكفل بنفقات الاستغلال و صيانة التجهيزات العمومية المنجزة كالمدارس و المساجد والمنشآت الرياضية والشبانية....إلخ

-11 - العمل على إشراك الفاعلين المحليين، العموميين والخواص والمنتخبين وكذا المجتمع المدني في جميع مراحل برمجة المشاريع التنموية انطلاقا من حصر الاحتياجات والانشغالات إلى اقتراح المشاريع وتقييم مدى ملائمتها وتحديد الأولويات و متابعة تنفيذ الإنجاز.

-12 - إنشاء مجلس استشاري على المستوى الولاية بمثابة مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي محلي يساعد السلطات المحلية في تصور السياسات العمومية المحلية وسبل تجسيدها في الواقع في إطار توجيهات ومخططات عمل الحكومة.

-13 - العمل على وضع الية إعلامية لتمكين المواطنين من الاطلاع على البرامج التنموية المختلفة المسجلة لفائدتهم وذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة.

في الأخير، أكد المشاركون على ضرورة وضع برنامج واسع لتكوين المستخدمين والإطارات على جميع المستويات البلدية الدائرة الولاية بما فيه المصالح الخارجية للدولة وذلك لتحسين مستواهم وقدراتهم المهنية بما يضمن حسن التحكم في العمل بهذه المقاربة الجديدة المنتهجة في تسيير وتنفيذ برامج التنمية المحلية.

التوصيات المنبثقة عن الورشة 02:

التنمية الإقليمية المتوازنة:
بين طموح الإنعاش وإلزامية الجاذبية

- المشرف: السيد الوالي ولاية ورقلة.
- المقرر: السيد والي ولاية سكيكدة.
- المناقش1:المدير العام لتهيئة و جاذبية الاقليم (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية)
- المناقش2 : المدير العام للاستشراف(وزارة المالية).

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار مختلف البرامج التنموية و الإمدادات المالية المرصودة في هذا الشأن، تبقى إشكالية التوازنات الإقليمية و الفوارق الجهوية قائمة بحدة، والتي أثرت سلبا على العدالة الاجتماعية.

و في ظل الرهانات المختلفة الأبعاد من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، بات من الضروري التفكير في إعادة النظر في الإستراتجيات المنتهجة في ظل مختلف المخططات التنمية الحالية و على رأسها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، و مختلف أدوات التهيئة الإقليمية والعمرانية المنبثقة عنه قصد التنويع الاقتصادي الذي يعتبر قاطرة التنمية:

وفي هذا الإطار وعلى ضوء النقاش، تم الاتفاق على ضرورة:

- تفعيل و تحسين مناخ الاستثمار ؛
- حلحلة إشكالية توازن الإقليم عبر تنمية مدمجة، متجانسة و مستدامة في ضل إستراتجية وطنية، شاملة واضحة المعالم؛
- خلق جاذبية تعتمد على استغلال جميع الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة على مستوى مناطق الإقليم الوطني .

1. فيما يخص إشكالية التوازن الإقليمي:

- وضع حيز التنفيذ التوجيهات الإستراتجية المدرجة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتحيينها، للتكفل بالنقائص المسجلة ومواكبتها مع السياسة الجديدة للدولة التي ترجمها مؤخرا، و مخطط عمل الحكومة المنبثق عن برنامج السيد رئيس الجمهورية، مع تمديد آجال تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على المدى الطويل (2040)، بالموازاة معمع وضع برنامج استدراكي للمناطق الجنوبية والنائية للإسراع في تنميتها.
- إنشاء مدن الربط (Villes relai)؛
- إنهاء مشروع إنجاز المدن الجديدة لاسيما مدينة بوغزول، حاسي مسعود و المنيعة ؛
- إعداد مخططات تنموية خاصة بالمناطق الجبلية ووضع ميكانيزمات مالية خاصة بها ؛
- استكمال مخططات تهيئة و تنمية المناطق الحدودية ووضعها حيز التنفيذ الذي يسمح خلق ديناميكية التنمية الاقتصادية بهذه المناطق، و استدراك الإختلالات في جميع المجالات وجعلها أقطاب جاذبية مفتوحة على السوق الإفريقية، لاسيما لتسهيل مجال التصدير والمقايضة ؛
- إنشاء مناطق تجارية حرة على مستوى المناطق الحدودية ؛
- اقتراح تخصيص ميزانية خاصة بالولاية مع إعطاء صلاحيات للوالي لتفريديها حسب الأولويات وخصوصيات كل منطقة ؛
- التفكير في تقسيم إقليمي حديد يخص إنشاء ولايات أخرى وكذلك دوائر وبلديات جديدة ؛
- إنشاء حظيرة جهوية للعتاد للتدخل في حالة الطوارئ؛

2. فيما يخص العوامل المحددة للجاذبية الإقليمية :

- إحصاء كل الموارد و الطاقات التي تزخر بها مختلف مناطق الإقليم؛
- إعداد مخططات تنمية للاستثمار وفق الفرص المتاحة إقليميا ؛
- توسيع مدونة برامج التجهيز (المخطط البلدي للتنمية، صندوق الجنوب، صندوق الجماعات المحلية...).

1.2. في مجال الفلاحة :

- نظرا لأهمية هذا القطاع، نقترح تصنيف فضاءات الإنتاج الفلاحي قصد هيكلتها ورفع محاصيلها بهدف تحسين الأمن الغذائي المحلي من جهة، و تطوير الصناعات التحويلية من جهة أخرى ؛
- إعادة تفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي ستسمح بعودة وتثبيت الساكنة في العامل الريفي وتطوير النشاط الفلاحي ؛
- تطوير إنتاج الحبوب و الزراعات الزيتية للمساهمة في تقليص فاتورة الاستيراد ؛
- تطوير المنشآت القاعدية التي من شأنها بعث النشاط الفلاحي لاسيما في مجال الكهرباء الفلاحية، جلب المياه، الطرقات و المسالك الريفية لفك العزلة ؛
- اللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة كاستعمال الطاقات المتجددة ؛
- تسهيل منح القروض للمستثمرين من طرف البنوك لاستصلاح الأراضي وإعفائهم من الفوائد و الضرائب.

1.3. في مجال ميدان الشغل:

- إعادة النظر في القوانين الأساسية بوضع تحفيزات خاصة ببعض الوظائف، على سبيل المثال: التخصصات في مجال الصحة، التربية والتكوين...الخ ؛
- الإسراع في فتح وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل الولايات؛
- رفع التجميد عن نشاطات النقل الجماعي للمسافرين بالمناطق الريفية وكذا نقل البضائع، لاسيما الخاصة بالتبريد من طرف المركز الوطني للاستثمارات في الجنوب، وكذا وكالات التشغيل؛
- رفع التجميد على النشاطات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة خلال سنة 2005 بمنطقة حاسي مسعود؛
- مراجعة التنظيم والتشريع الخاصين بالتشغيل على مستوى مناطق الجنوب والهضاب العليا؛
- استحداث تحفيزات مادية ومعنوية في سبيل استقرار الموارد البشرية في المناطق النائية التي تعرف نزوح وعدم استقرار، أين يمكن تطبيق مداومة لعمال تتناسب مع خصوصيات هذه المناطق؛

1.4. في مجال التربية والتكوين:

- توسيع مجال التكوين المهني عن بعد في الاختصاصات التقنية على المستوى الوطني والدولي وتسهيل دفع مستحقات التكوين عن طريق البنوك؛

- وضع ميكانيزمات تحفيزية إضافية للمؤسسات العمومية والخاصة قصد إدماج الشباب المتخرجين من مراكز التكوين ؛

- انجاز سكنات وظيفية لفائدة إطارات قطاعات التربية، التكوين المهني والصحة....

- انجاز مجمعات تربوية تحتوي الأطوار الثلاثة للمناطق المعزولة والنائية لتقريب المؤسسات التربوية من التلميذ والحد من عامل التسرب المدرسي.

- تعميم الإطعام المدرسي على مستوى المؤسسات التربوية، الطور المتوسط وكذا دعم النقل المدرسي على مستوى الطور المتوسط والثانوي.

1.5. في مجال الصحة :

- تعزيز تنقل الرعايا الصحية من أجل التكفل الصحي بسكان المناطق المعزولة والمناطق الحدودية؛

- تعزيز حظيرة السيارات في القطاع الصحي بعيادات متنقلة وسيارات إسعاف رباعية الدفع المناسبة لهذه المناطق المعزولة من أجل التكفل صحيا لاسيما التلقيح والقضاء على الأوبئة ؛

2. فيما يخص تنمية الولايات العشر (10) الجديدة في مناطق الجنوب :

- دعم التوظيف الخارجي لفائدة ذات الولايات من جهة، ووضع إجراءات تحفيزية لتشجيع الراغبين في الالتحاق بهذه المناطق من جهة أخرى؛

- تخصيص ميزانية خاصة للتسيير والتجهيز؛

- وضع برنامج استدراكي وتأهيلي في مجال التنمية بشتى أبعادها ورفعها إلى مستوى الولايات ؛

- إنجاز المنشآت القاعدية (الطرقات، السكة الحديدية، الخطوط الجوية...) لربطها مع الشبكات الوطنية قصد استقطاب كل الفئات(السياح، المستثمرين، المتعاملين الاقتصاديين...) ؛

- إعداد مخطط استثماري خاص يتوافق و خصوصيات المنطقة؛

- خلق ميكانيزمات جديدة لتخفيض و / أو الإعفاء الضريبي. ؛

- وضع استثناء خاص مؤقت فيما يخص تطبيق قانون الصفقات العمومية الخاصة بإنجاز برامج الاستثمار العمومي.؛

- تطوير بصفة مستعجلة خدمات الجيل الرابع 4G، شبكة الهاتف النقال في مناطق الجنوب وكذا المناطق النائية؛

- تقديم تسهيلات إدارية وقانونية وتخفيض الرسوم الجبائية والضريبية على رؤوس الأموال المستثمرة في المناطق

النائية والأرياف ومرافقتها لاختيار النشاط الملائم لخصوصية المنطقة وخاصة دعم الصناعات التحويلية لاستيعاب المنتوج المحلي ؛

- تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية والمتمثل في المجلس الاستشاري البلدي، ووجوب وضع نص قانوني يكرس إلزامية تنفيذ قرارات واقتراحات المجلس الاستشاري البلدي مع مراعاة عدم تداخل الصلاحيات مع المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر الهيأة التداولية؛

- منح إعانات مالية وأراضي لبناء سكنات لفائدة طالبي السكنات في المناطق الحدودية ؛

- وضع تسهيلات في إصدار عقود الملكية ورخص البناء أو سندات أخرى لتمكين المستفيدين من قطع الأراضي في إطار المتجزئات الاجتماعية؛

- اقتراح رفع تكلفة مختلف الصيغ السكنية العمومية (عدل، الترقوي المدعم) بالمناطق الجنوبية لحل مشكلة عزوف المقاولين لإنجاز هذه البرامج التي يفترض بناؤها في النمط الفردي؛

- تحقيق التوسع العمراني الصحراوي والواحات بتسهيل إجراءات اقتطاع الأراضي في الأملاك الخاصة للدولة بمنح صلاحيات اقتطاع الأراضي الفلاحية لسلطة الوالي؛

- تخفيف الإجراءات الإدارية على التجار وموالي المناطق الحدودية لاسيما مراجعة قائمة السلع الخاضعة للترخيص من طرف الجمارك وتقليص مسافة الشعاع الجمركي.

3. فيما يخص المجال السياحي:

- تسهيل احداث مناطق سياحية وتخصيص اعتمادات مالية لمباشرة أشغال الدراسات والتهيئة،
- مرافقة السلطات المحلية لهذه الولايات الجديدة في القطاع السياحي (منح التراخيص والاعتمادات)،
- رفع التجميد عن اعتماد رخصة الإقامة لدى الساكنة لتعويض فرص الإيواء (تم سابقا استثناء ولايات تامنراست، إيليزي، تندوف، أدرار)،
- فتح ملاحق للمدارس والمعاهد الوطنية المتخصصة بالسياحة والخدمات لتمكين شباب المناطق من ولوج تخصصات جديدة هم محرومون منها،
- تشجيع احداث قرى سياحية بوسائل إنجاز محلية (BIO)، بالنظر لطابع سياحة الاستكشاف التي تميز مناطق الجنوب،
- مباشرة احداث وتهيئة مسالك ومسارات سياحية موضوعاتية،
- تشجيع الاستثمار في الميدان الحموي،
- تثمين منتوجات الأسر والعائلات الماكثة في البيت (produit de terroir)،
- تكثيف تنظيم معارض الصناعة التقليدية لإحداث
- حركية اقتصادية محلية لتسويق المنتجات الحرفية.

التوصيات المنبثقة عن الورشة 03:

طرق ووسائل إعادة انعاش الاستثمار وخلق الثروة وفرص العمل المستدامة

❍ المشرف:

السيد والي ولاية معسكر

❍ المقرر:

السيد والي ولاية تيميمون

❍ المناقش1:

المدير العام للحريات العامة
و الشؤون القانونية

❍ المناقش2 :

السيدة المدير العامة لترقية الاستثمار
(وزارة الصناعة).

في ظل الظّرفية الحالية التي يمُر بها الاقتصاد الوطني المُتّسِمة بشح الموارد المالية للدّولة، ومحدودية تنوُّع المصادر المُدِرّة لهذه الموارد جرّاء التّبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لعائدات المحروقات، التي تتأثر بدورها وبشدة بعوامل العرض والطلب من جهة، وبتقلُّبات الأسعار على مستوى الأسواق الدولية من جهة أخرى؛ مِمّا يؤدّي إلى التّآكل التّدريجي لاحتياطيات العملة الصعبة، وعليه تتعزّز القناعة، أكثر فأكثر، بضرورة البحث عن بدائل اقتصادية أخرى كفيلة بتجنيب الاقتصاد الوطني مخاطر أخرى محتملة كتلك التي سببتها جائحة كورونا.

وفي ظلِّ هذا الوضع؛ نتأكّد بأنّ الإستثمار بشقّيه الوطني والأجنبي ومهما كان طابِعُه وأنواعه، يُعتبر بحق طوقَ نَجَاةٍ، وقاطِرةَ عُبُور بالاقتصاد الوطني إلى برّ الأمان.

غير أن الإستثمار وإنْ كان يُشكل قيمةً ثابتة في حد ذاته، وبديلاً متاحًا على الصعيد النّظري؛ وإذا كانت العلاقة بين الإستثمار والنّمو الاقتصادي جدُّ وثيقة ولا تحتاج إلى برهان، فإنّ نجاح الرّهان على الإستثمار كداعم قويّ للنّمو، خلاّق للثروة ولمناصب الشغل يتطلّب استراتيجية واضحة، وسياسات مُتقَنة، ترتكز على أدواتٍ إجرائية فعّالة تثبتُ نجاعَتَهَا في الميدان؛ ولا يمكن بأية حال التّوصُّل إلى تحديد هذه الأدوات الفعّالة والنّاجعة التي تساعد على خلق البيئة الإستثمارية الجاذِبة والملائمة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين سواء على الصعيد الوطني أو المحلي بدون توفير العوامل المشجّعة على تحفيزِ الإستثمار، وتشخيصٍ دقيق لكل المُعوِّقات (les contraintes) التي تَحُولُ دون ذلك.

سيداتي سادتي؛

قبل أن أتناول باختصار وإيجاز واقع الحال من خلال التّطرق لبعض المعوّقات التي تَحُولُ أو تَحُدُّ من نجاح السّياسات الإستثمارية على المستويين الوطني والمحلي، أشير إلى سيادتكم لأهم العوامل المشجّعة على الإستثمار التي تمسُ أساساً بالسياسة الاقتصادية الملائمة، البنية التّحتية اللازمة للاستثمار، البيئة الإدارية المناسبة، ومدى ترابط وانسجام النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

فضلاً عن ذلك، فإنّ الإطار القانوني الذي ينظّم الإستثمار بالجزائر عرف عدّة تطورات آخرُها القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الإستثمار، الذي أدخل إصلاحات على المنظومة التي تُسَيِّر الإستثمار بهدف إعادة بعثه وتنشيطه، وتحسين بيئة المؤسّسة والفعل الإستثماري بصفة عامة.

غير أنه في واقع الحال وعلى المستوى المحلي فإنّ وتيرة الإستثمار لا تزال تعترضُها عديدُ العوائق التي تَحُولُ دون تجسيد المشاريع المُبادر بها، على الرّغم من حجمها وأهميتها وآثارها الإيجابية المرتقَبَة في حال تحقيقها بالنسبة لخلق الثروة والقيمة المضافة والتّنويع الاقتصادي وإحداث مئات الآلاف من مناصب شُغل دائمة ولائقة، ناهيك عمّا تُدرُّهُ عوائد هذه الإستثمارات على الخزينة العمومية من مداخيل هامة بفعل تحصيل المبالغ المستحقّة بعنوان مختلف الضّرائب والرسوم؛

ولعلّ أهمّ عائقٍ يُواجِه تجسيد المشاريع الإستثمارية على المستوى المحلي ويعمل على عرقلتها في أيّة مرحلة من مراحل تجسيدها على أرض الواقع هو مشكل عدم تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛ حيث لا تزال العشرات منها عبر مختلف الولايات بدون تهيئة وغير مربوطة بمختلف الشبكات لعدم توفر الموارد المالية اللازمة، وعدم قدرة الجماعات المحلية على التكفل بهذه الأعباء؛ ذلك ما يفسّر الفارق الكبير في عدد المشاريع المعتمَدَة مقارنةً بتلك التي دخلت مرحلة الاستغلال؛ الأمر الذي يتطلّب أخذ تدابير استعجالية من قبل الهيئات العمومية المركزية المخوّلة لحلِّ هذا الإشكال العويص الذي يستحيل التكفُّل به محلّيًا نظراً لمحدوديّة أو انعدام الموارد المالية.

ومن جهة أخرى، وإذْ نتطرّق في هذا الصّدد لأهم العوائق التي تعترض تجسيد المشاريع الإستثمارية، تجدر الإشارة في المقام الأوّل إلى الإشكاليات العويصة المرتبطة باسترجاع العقار الصناعي وإلغاء عقود الإمتياز الممنوحة في إطار الإستثمار لمتعاملين توقّفوا دون وجه حق عن تجسيد مشاريعهم، أو أقدَموا بدون ترخيص على تغيير الوجهة الأصلية لهذا العقار؛ حيث تقتضي القوانين السارية المفعول ضرورة اللّجوء الى القضاء لإبطال هذه العقود بكل ما يترتّب عن هذا الإجراء من تعقيدات وبُطْء؛ ولذلك يجدُر إدخال تعديل استثنائي ومستعجل على هذا الإجراء يقضي بتخويل الولاة بهذه الصلاحية وذلك في إطار مبدأ توازي الأشكال.

كذلك الشّأن بالنسبة للمستثمرين الذين أقدموا على تغيير طبيعة مشاريعهم الإستثمارية التي شارفت على الانتهاء أو دخلت مرحلة الإستغلال، بحيث يجب على الجهات المخوّلة أخذ إجراءات وتدابير استثنائية مستعجلة لتسوية أوضاعهم القانونية.

وعلى صعيدٍ آخر، يتعيّن كذلك وعلى جناح الاستعجال الفصل في الإشكاليات التي تُثار من حين لآخر والناتجة عن تراجع بعض المصالح التابعة لبعض الإدارات اللاّممركزة على مستوى الولايات عن آرائها التي أبدتها بالموافقة سابقاً بشأن إنجاز مشاريع إستثمارية في مرحلة معينة من مراحل تجسيد هذه المشاريع، لتعود نفس هذه المصالح بعد ذلك، لاسيما إثر تغيير الإطارات المسيرة لها، فتُبدي رأيًا بالرفض بشأن نفس المشروع في مرحلة لاحقة، بكل ما يترتّب عن هذا التراجع غير المبرر من تبعات سلبية على جدية ومصداقية الإدارة.

أخيراً، وبخصوص الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات، تجدر الإشارة إلى الإشكالية المرتبطة بعدم القدرة بما فيه الكفاية على استقطاب الاقتصاد الوطني لهذا النوع من الإستثمار بالرغم من أهميته لاسيما بالنسبة لتحويل التكنولوجيا.

ولتأهيل قدراتنا الوطنية في مختلف المجالات، يتعين تكييف منظومتنا القانونية بشكل أكثر وضوحًا، لتنسجم أكثر مع المعايير العالمية لاسيما في مجال التمويل بالعملة الصعبة، وتوطين الإستثمارات، وكذا في مجال حرية تنقّل الأشخاص ورؤوس الأموال، مع تمكين بيئتنا الإستثمارية واقتصادنا الوطني من كافة الشّروط والأدوات اللازمة، والمزايا والمعايير التّنافسية.

إنّ دور الإستثمار في خلق الثّروة واستحداث مناصب الشُغل هام جدًّا لاسيما إذا أخذنا في الحسبان ما لذلك من آثار مباشرة على النّمو الاقتصادي وكذا الاستقرار والتماسك الاجتماعي؛ ولذلك يجب العمل بدون هوادة من أجل تذليل جميع العوائق والعقبات التي تعترض الفاعلين الاقتصاديين في الظروف الراهنة التي أتينا على ذكر بعضها آنفا؛ كما أنّه يتعيّن كذلك استثارة الرّغبة في الإستثمار في أوساط المستثمرين وحاملي المشاريع بصفة عامة،من خلال تحسين الشروط والظروف المحيطة بالبيئة الإستثمارية عمومًا، التي ترتكز بدورها على حسن صياغة السياسة الاقتصادية المتمثلة في مجموع تدخلات الإدارات العمومية على المستويين المركزي والمحلي في النشاط الاقتصادي، من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بالنمو والتنمية، العمالة الكاملة (le plein emploi)، والعدالة الاجتماعية.

أولاً: الإستثمار الاقتصادي المحلي: عراقيل وآليات إعادة بعث الإستثمار

1 - الإشكاليات العملية التي تُواجه قطاع الإستثمار.

- الأسباب المتعلقة بالمستثمرين:

1 - غياب تصور واضح لماهية المستثمر الفعال نجم عنه دخول اشخاص متطفلين غير جديين مضاربين هدفهم الحصول على الامتيازات وفقط.

2 - تعدي بعض المستثمرين على أراضي مجاورة تم إنجاز عليها بنايات مخالفة إنجرّ عنه عدم حصولهم على شهادات المطابقة وبالتالي رخص الإستغلال دون تحديد المسؤولية.

3 - قيام مستثمرين بتغيير نشاطهم الإستثماري ودخولهم في نشاط مغاير للنشاط المرخص لهم دون موافقة الإدارة أو تعديل قرارات الإمتياز،

4 - إنجاز المستثمرين لمشاريعهم دون إحترامهم لرخص البناء المسلمة لهم وفق مخطط المشروع الإستثماري المصادق عليه، مما إنجرّ عنه عدم حصولهم على شهادات المطابقة ورُخص الإستغلال،

5 - قيام المستثمرين بتعديل قوانينهم الأساسية وتغيير المساهمين والمسيرين مما أدى إلى المضاربة في العقار حالت دون تجسيد المشاريع الإستثمارية،

6 - رهن المستثمر للوعاء العقاري المتحصل عليه في إطار الإمتياز لغرض الحصول على قرض رغم أن هذا الأخير ليست له صفة المالك (ملك للدولة) الحقيقي ولا يمكن حجزه والتصرف فيه من طرف البنوك،

7 - تقاعس المستثمرين في إنجاز مشاريعهم بحجة أجال رخصة البناء الممنوحة لهم (ثلاثة سنوات) وإستعمالها كمبرراً أمام القضاء رغم وجود بنود في دفاتر الشروط تُلزمهم في الإنطلاق في إنجاز مشارعهم في أجل لا يتعدى ثلاثة (03) أشهر.

•الأسباب المتعلقة ببيروقراطية الإدارة:

1 - المعالجة المتكررة لملفات طلبات الرخص المتعلقة بملفات الإستثمار أمام لجان متعددة ومتشعبة بآراء متضاربة لنفس المصلحة في أغلبية الأحيان خلال مراحل دراسة المشاريع الاستثمارية (قرار الامتياز، رخصة البناء، شهادة المطابقة، قرار الانشاء ورخصة الاستغلال)،

2 - إلزام المستثمرين بتقديم ملفات إدارية لإعتمادهم كمؤسسات مصنفة في مناطق صناعية ومناطق نشاطات هي أصلاً مصنفة (إزدواجية في التصنيف)،

3 - بيروقراطية وبطء معالجة ملفات طلبات الحصول على قروض بنكية لتمويل المشاريع من طرف البنوك على المستوى المركزي،

4 - غياب التهيئة بالمناطق الصناعية ومناطق النشاطات بشبكات المياه، الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي والاتصالات،

5 - إلزام المستثمرين بإنجاز جميع مراحل مشاريعهم المُشكَلة من عدة أجزاء كشرطٍ ملزمٍ لمنحهم رخص المطابقة.

6 - البيروقراطية والتماطل في إعداد عقود الإمتياز بسبب التداخل في الإجراءات بين مصالح أملاك الدولة، الحفظ العقاري ومسح الأراضي.

7 - إستغلال المستثمرين بطء إجراءات التقاضي بإتمام مشاريعهم الاستثمارية كانت متوقفة أو غير منجزة أصلا في بداية رفع الدعوى القضائية، مما يحول إسترجاع العقار في الوقت المناسب،

8 - غياب تام لتصور عميق في التنسيق ومرافقة المستثمرين على المستوى المحلي وتركهم تائهين بين الإدارات.

9 - غياب إحصاء دقيق للاحتياجات المحلية الحقيقية من أجل منحها في إطار الإستثمار، عن طريق مدونة دقيقة آخذين بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة.

10 - غياب الجاذبية(l'attractivité) وثقافة تسويق صورة عن الإمكانات المتوفرة على المستوى المحلي لجلب وإستمالة المستثمرين الحقيقين (تنظيم أيام دراسية، معارض، أبواب مفتوحة).

11 - مركزية المصادقة على مخططات مشاريع الإستثمار السياحي من طرف اللجنة الوزارية وبُطئِها وتأطيرها بأعوان غير متخصصين فيما يخص إنجاز الفنادق والهياكل السياحية وكذا إعتماد الوكالات السياحية،

12 - إجبارية إبداء رأي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT الخاصة بالمشاريع السياحية داخل مناطق التوسع السياحي ZET،

13 - إفتقار مناطق التوسع السياحي ZET لمخططات التهيئة السياحية PAT مما أدى الى عرقلة انطلاق المشاريع السياحية بها،

14 - تجميد منح تراخيص إستغلال المشاريع الإستثمارية المنجزة المتعلقة بالمطاحن والملبنات رغم إنجازها وإستلامها، طبقا للتعليمة الوزارية رقم 344 المؤرخة في06 نوفمبر 2017 الصادرة عن الوزارة الأولى،

15 - غياب سلم يسمح بتقييم وإنتقاء المستثمرين الجادين.

16 - عدم إعتماد مشاريع سياحية داخل مناطق التوسع السياحي والمنشأة بمراسيم تنفيذية رغم إنتهاء الدراسة بها كون هذه الاخيرة مازالت تحتفظ بالطابع الفلاحي أو الغابي أو تقع ضمن الشريط الساحلي (100م)،

17 - رفض بعض المستثمرين الفلاحيين التقيد بالتوجيهات العامة المقررة على المستوى المحلي والتي تدخل ضمن الاستراتيجيات العامة للدولة في إطار إنتاج مواد إستراتجية (القمح، البقوليات إنتاج الزيوت، السكر) مما ترك الأراضي الفلاحية مهملة وغير مستغلة،

18 - شُح الموارد المائية في محيطات الإستصلاح الفلاحية المُنشأة،

19 - نقص التأطير التقني من إمكانيات مادية وبشرية بمصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (Topographe، Géomètre، Ingénieur Agronome qualifié)،

2- : الاقتراحات والتوصيات العملية للنهوض بقطاع الإستثمار.

سيداتي الفُضليات سادتي الأفاضل،

قصد تذليل الصعوبات والعراقيل السالفة الذكر، يشرفني أن أعرضَ عليكم الاقتراحات والتوصيات المتوصل إليها و المنبثقة عن أشغال الورشة رقم 03 والتي من شأنها توفير المناخ الملائم للنهوض بالإستثمار يدرُّ إرادات إضافية للميزانيات و يخلق مئات الآلاف من مناصب الشغل، هذه التوصيات منها ما يجبُ أن يُجسد قبل نهاية السنة كإجراء مستعجل وإستثنائي لتسوية وضعيات عالقة ستساهم لا محالة في خلق مناصب شغل عديدة مباشرة وغير مباشرة وتسريع الحركية التجارية والاقتصادية بالبلد هذا من جهة و من جهة أخرى ما يؤخذُ كإقتراحات تَصُب في إعادة بعث الإستثمار بصفة عامة على المدى المتوسط أقصاه نهاية سنة 2022.

1 - توحيد المنظومة القانونية التي تحكم الإستثمار في نص قانوني موحد، يشمل كافة الجوانب ذات الصلة خاصة ما تعلق منها بالعقار الصناعي ، عقود الإمتياز، الإعفاءات الجبائية ..إلخ، وهذا من أجل سد الثغرات القانونية التي عرفتها المنظومة الحالية وما إنجر عنها من خسائر للخزينة العمومية والأملاك الوطنية، كما يجب إرفاق هذا النص القانوني بالترسانة التنظيمية له.

2 -في إنتظار صدور قانون الإستثمار الجديد والذي سيتطلب وقتا لتطبيقه وإنشاء الهياكل التي ستشرف على تجسيده في الميدان وكَحَل إنتقالي إستعجالي إستثنائي نقترح تسوية الملفات العالقة قبل نهاية 31/12/2021 وذلك بإصدار نص تنظيمي تعليمة وزارية مشتركة، (مماثلة للتي صدرت بتاريخ 08/09/2021 تحت رقم 002 الخاصة بتسوية العقارات التي شيّدت عليها السكنات بمختلف الصيغ والتجهيزات العمومية)، هذه التعليمة هدفها دراسة وتسوية من طرف لجنة ولائية تضم كل المصالح التي لها علاقة بهذا الملف على المستوى المحلي تبتُ في كل الملفات المتعلقة بما يلي:

- المشاريع الإستثمارية المنجزة والتي تجاوزت المساحة المخصصة لها،
- مشاريع استثمارية منجزة دون إحترام أدوات التعمير،
- المشاريع الإستثمارية المنجزة والتي كانت موضوع حكم قضائي بالفسخ،
- مشاريع استثمارية منجزة فوق أراضي فلاحية وغابية،
- مشاريع استثمارية منجزة بأنشطة مخالفة للنشاطات المرخص لها مسبقاً وذلك بإضافة أنشطة أخرى.

3 - إستحداث شباك موحد للإستثمار يضم الإدارات ذات الصلة تُعرض أمامه ملفات الإستثمار في كل مراحله بقرارات مُلزمة (الإمتياز، رخص البناء، شهادة المطابقة، الإنشاء والاستغلال)

4 - تدعيم كل من مديرية الصناعة والشباك الوحيد للوكالة الوطنية لدعم وتطوير الإستثمار بالموارد البشرية والمادية اللازمة

5 - تجسيد إنشاء مناطق نشاطات مصغرة على مستوى البلديات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي المشاريع من الشباب المؤهل. وإرفاقها بفضاءات جاهزة لإستقبال الإستثمارات المنتجة،

6 - الترخيص للوكالات البنكية المحلية للدراسة والبت في طلبات قروض تمويل المشاريع الإستثمارية ومراجعة السقف المالي للقروض الممنوحة في إطار لا مركزية إتخاذ القرار، مع إعادة جدولة القروض في حالات الظروف القاهرة (جائحة كورونا) وكذا الحالات التي تكون الإدارة هي السبب المباشر لعدم دخول المشروع في مرحلة الإستغلال.

7 - تبسيط إجراءات منح عقود الامتياز عن طريق إحداث شباك موحد على مستوى مصالح أملاك الدولة يتكفل بجميع إجراءات المصالح الخارجية (الضرائب، الحفظ العقاري، وكالة مسح الأراضي، وأملاك الدولة)

8 - ترقية الدور الاقتصادي للوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين كهيئة للوساطة العقارية لاسيما في مجالات الشراكة مع القطاعين العام والخاص وتمكينها بصفتها أداة ضبط عقاري للتمتع بحق الشفعة في إقتناء العقار.

9 - إعداد الإطار القانوني الملائم وتبسيطه لتنظيم النشاطات الإستثمارية في المحيط الغابي المتعلقة بإستغلال المنتوجات الغابية وكذا الاراضي الفائضة المصنفة غابية،

10 - تحفيز إنجاز استثمارات في ميدان الطاقات المتجددة في ولايات الجنوب والهضاب العليا (مراكز توليد الطاقة الشمسية والإنارة)،

11 - تشجيع منح حق إنشاء مناطق التوسع السياحي للخواص الذين يتكفلون بتهيئتها وإنجاز مشاريع سياحية مُهيكلة بها كما هو معمول به في دول الجوار حسب دفتر شروط يحدد صلاحيات ومسؤوليات كل طرف،

12 - تشجيع المستثمرين الخواص على خلق مناطق نشاط للمساهمة في توفير فضاءات إستثمار إضافية تسمح بممارسة نشاطاتهم على ملكيتهم الخاصة أو التابعة لأملاك الدولة.

13 - تشجيع إنشاء مناطق نشاطات مصغرة للشباب في مجال المقاولاتية من طرف الوكالات العقارية بمصادر تمويل مختلفة أو عن طريق قروض بدون فوائد لبناء فضاءات تسمح لهؤلاء الشباب في تجسيد مشاريعهم بسرعة وبأقل التكاليف تؤجر لهم بأسعار معقولة من طرف الوكالات العقارية المحلية ريثما تنمو وتتوسع مشاريعهم، (النموذج المجسد بولاية باتنة – دائرة المعذر)،

14 - إنشاء مناطق نشاطات مصغرة بالقرب من الحضائر الصناعية والمصانع الكبرى لتشجيع المناولة (Sous-traitance) للرفع من نسبة الادماج والتقليل من فاتورة الاستيراد،

15 - تنظيم المستثمرين الخواص في جمعيات مهنية(Syndic) تُشرف على تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات لعجز مؤسسة DIVINDUS.

16 - خلق جسر تواصلي بين المستثمرين والجامعة ومخابر البحث عن طريق عقد إتفاقيات لتحقيق منفعة متبادلة مثلا (تطوير المنتجات والسماح للطلاب بالتربص والتكوين داخل المؤسسات).

17 - تعزيز مسار الرقمنة و التصديق الإلكتروني عبر إنشاء بوابة إلكترونية تتضمن بنك معلومات متاح للجميع يُبرز وفرة العرض العقاري على مستوى الجماعات المحلية وكذا فرص الإستثمار المُتاحة ، مما يساهم في تسريع وعقلنة خيارات توطين المشاريع الإستثمارية؛

18 - الإسراع في رقمنة نشاطات مصالح أملاك الدولة، الحفظ العقاري ومسح الأراضي على المستوى المحلي من أجل تسهيل وعصرنة تسليم الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقود الامتياز، الدفاتر العقارية ووثائق المسح)، وربطها بشبكة Intranet حتى تتماشى مع تطور الإدارة الجزائرية،

19 - إعطاء الأولوية للإستثمارات في القطاعات الاستراتيجية للدولة لاسيما في القطاع الفلاحي وتوجيههم للاستثمار في الشُعب المتعلقة بإنتاج القمح، الزيت، الحليب، البقوليات...الخ وذلك للحد من التبعية،

20 - تشجيع وتحفيز الإستثمار في مجال استرجاع وتحويل النفايات بغرض الحفاظ على نظافة المحيط والبيئة وخلق مناصب شغل والثروة، عن طريق شراكة بين مراكز الردم التقني والمستثمرين الخواص المهتمين بالاستثمار في هذا المجال،

21 - تحرير عملية التنازل عن الحصص التي تدخل ضمن حق الإمتياز الفلاحي من أجل تشجيع وعصرنة المستثمرات الفلاحية، وذلك بإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم03-10 المؤرخ في 15/08/2010 والمحدد لشروط استغلال الأرضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

22 - إعطاء الأولوية لتوجيه وتشجيع المستثمرين لإنجاز مشاريع إستثمارية في مجال الصناعات التحويلية بإستغلال الفائض في المنتوج الفلاحي حسب خصوصيات كل منطقة فلاحية،

23 - تدعيم كل من مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية و الديوان الوطني لتطوير الفلاحة الصحراوية بالتأطير التقني من إمكانيات مادية وبشرية،

24 - الإسراع في إصدار النصوص القانونية والتطبيقية المتضمنة تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تدخل ضمن العمل العائلي (الأسر المنتجة)،

25 - مراجعة القانون 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل وتنميته والذي أصبح يشكل عائقا أمام ترقية الإستثمار السياحي (إحترام مسافة 100متر)،

26 - الاكتفاء برأي مديريات السياحة والصناعة التقليدية في إبداء رأيها بشأن المشاريع السياحية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي ZET بدلا من الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT لغرض الإسراع في معالجة طلبات الإستثمار السياحي (لا مركزية القرارات)،

27 - تكليف مصالح مديريات السياحة والصناعة التقليدية بالولايات بالمصادقة على مخططات المشاريع السياحية بدلا من اللجنة الوزارية وذلك لتسريع وتيرة دراسة الملفات الإستثمارية (ربحاً للوقت ومحاربة البيروقراطية)،

28 - تثمين دور المؤسسات الناشِئَة(Start-up) وتحسين مَنَاخ أعمالها، وإيجاد آليات لإشراكها في حركة النشاط الاقتصادي المحلي، لخلق القيمة المضافة (بإصدار تعليمة وزارية مشتركة)،

29 - عرض الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية للبيع أو الإيجار عن طريق المزاد العلني بدلا من منحها عن طريق الإمتياز بالتراضي مباشرة وذلك لجلب مستثمرين ذوي فعالية وامكانيات مالية لتفادي التبيعات والانعكاسات التي إنجرّت عن هذه الإجراءات في السابق،

30 - إتخاذ إجراءات تحفيزية مبسطة لفائدة المصدرين الجزائريين نحو الخارج مع إشراك البعثات الدبلوماسية في الخارج وغرف التجارة والصناعة في عملية الترويج للمنتوجات الوطنية، مع الاستفادة من الخبرات والكفاءات من جاليتنا بالخارج،

31 - إشراك مأمور السجل التجاري على لمستوى المحلي ضمن لجنة دراسة ملفات الاستثمار لتفادي تسليم سجلات تجارية مخالفة للتنظيم المعمول به في إطار المؤسسات المصنفة والتي تخضع للتحقيق العمومي للملاءمة وعدم الملاءمة،

32 - إنشاء صندوق وطني لضمان وتأمين الإستثمار الخاص من شأنه إرساء ثقة وضمان المستثمرين في حالة القوة القاهرة مقابل إشتراكات سنوية من طرف المستثمرين أنفسهم ؛

33 - تعزير الإستثمار في قطاع الثقافة خاصة الصناعة السينماتوغرافية بالنظر إلى دورها الهام في خلق الثروة ومناصب الشغل؛

ثانياً: إعادة تنظيم أجهزة التشغيل وتشجيع المقاولاتية

أ - تشخيص واقع التشغيل:

يقاس تطور الدول ورفاهية شعوبها من خلال معدلات البطالة والتشغيل، حيث يعتبر من اهم مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي لهذه الدول ويترجم بالفعل نجاعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المُتبناة.

وعليه، وبناء على ما سبق ذكره في الشق الاول من المداخلة والمخصص لمحور الإستثمار، فإن تراكمات مشاكل ملف الإستثمار في بلادنا حالت دون التوصل إلى الاهداف المنشودة في خلق الثروة ومناصب عمل لائقة ودائمة(Emplois décents et durables).

حيث تعكس هذه النسبة المسجلة ضعف الإستثمار المحلي وشح عروض العمل والذي يؤثر سلبا على الاستقرار والاختلال بالمناخ الاجتماعي المحلي كما توضحه النسبة الضعيفة للتنصيبات في العمل المسجلة خلال السداسي الأول لسنة 2021.

كما عرفت آليات وأجهزة التشغيل المستحدثة المتعلقة بالعمل المأجور أو خلق النشاطات بعض النقائص في تحقيق الاهداف المرجوة من السلع والخدمات وتنوعها وكذا القضاء على البطالة، وهذا بسبب نقص المرافقة والتكوين والتقييم والمتابعة والمراقبة.

ب - العراقيل التي تواجه التشغيل:

1 - إختلال توازن سوق الشغل المحلي المتمثل في الارتفاع المستمر في طلبات العمل مقارنة بعروض العمل.

2 - غياب آليات التنسيق بين المستثمرين وهيئات التشغيل،

3 - غياب بنك معلومات خاص بخريطة الإستثمار والتشغيل على المستوى المحلي،

4 - تحايل المستثمرين للاستفادة على الامتيازات المخصصة لترقية التشغيل،

5 - عدم ملاءمة منظومة التكوين والتعليم العالي مع متطلبات سوق العمل محليا،

6 - نقص التقييم والرقابة الدورية لمتابعة التوظيف في مجال الإستثمار.

7 - استفحال ظاهرة النشاط الموازي.

8 - صعوبة تنصيب المتمهنين على مستوى المؤسسات المستقبلة الخاصة.

9 - غياب الثقافة المقاولاتية مما يصعب توجيه الشباب لخلق النشاطات و هذا ناتج عن السياسات الاجتماعية المنتهجة لعدة سنين مما تولد لدى الشباب الإتكالية والبحث فقط على المناصب الإدارية او في القطاع الاقتصادي العمومي، وفئة شبانية تعتمد كليا على إعانات الدولة في إستحداث مشاريعها وهذا يتنافى مع إرادة خلق روح مقاولاتية تسمح للطاقة الشبانية ولوج عالم الإستثمار (المقاولاتية هو إمتلاك فكر بناء و جرأة في إستثمار الوقت و المال الخاص).

10 - صعوبة الاستفادة من الطلب العمومي كما يقتضيه قانون الصفقات العمومية (20%) بسبب الشروط التعجيزية المتواجدة في دفاتر الشروط.

ج - الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بترقية التشغيل:

1 - إعادة تنظيم أجهزة التشغيل بالتخلي على الطابع الاجتماعي وجعلها ذات مقاربة اقتصادية،

2 - إعادة النظر في آليات دعم خلق النشاطات(ANADE، ANGEM، CNAC) وتعزيز دورها في إتخاذ القرارات المناسبة حسب نجاعة المشروع وخصوصيات المنطقة مع التفكير في تجميعها في جهاز واحد مستقبلا،

3 - تفعيل دور هيئات الرقابة في أماكن العمل مع ضمان الصيغة التنفيذية للقرارات المتخذة لتفادي تحايل المستثميرين على آليات ترقية التشغيل،

4 - خلق جهاز متخصص من مهامه المتابعة والمراقبة الميدانية للمشاريع الممولة على المستوى المحلي في أقرب الآجال،

5 - ضرورة إشراك الهيئات المحلية في إعداد برامج وأجهزة التشغيل،

6 - إعداد خريطة إستثمارية شاملة وواقعية لجميع الانشطة بإشراك الجامعات ومخابر البحث لمعرفة الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية مع مراعاة تحيين هذه الخريطة بصفة منتظمة.

7 - إشراك المتعاملين الاقتصاديين في إعداد مخطط التكوين ومحتويات البرامج على المستوى المحلي.

8 - تطوير قابلية التشغيل (Employabilité) لدى الشباب وخاصة في المهن التي تعرف عجزا في سوق الشغل وهذا بالاهتمام أكثر بالتكوين التأهيلي والتكوين المستمر.

9 - وضع آليات محلية لتنظيم السوق الموازي للقضاء على المنافسة الغير شرعية بخلق فضاءات تسويقية دورية وتراخيص إستغلال مؤقتة.

10 - إدراج مادة المقاولاتية في أطوار التعليم بغية تغيير الذهنيات السلبية المكتسبة وتربية جيل جديد على أسس مقاولاتية وحب المهن الحرفية،

11 - توجيه البطالين نحو خلق النشاطات بتكثيف التحسيس والتوعية والإعلام بإشراك فعاليات المجتمع المدني والمساجد ووسائل الاعلام المحلية.

12 - تقديس مفهوم العمل وإعطاء قيمة للمجهود المبذول وتشجيع ومكافأة المثابرين،

13 - الإسراع في وضع الإطار القانوني لتنظيم كل الانشطة المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة وإقتصاد المعرفة وحسن استغلال العالم الافتراضي،

14 - تنظيم الصالونات والمعارض محليا ودوريا لإكتشاف القدرات الخلاقة للشباب وإبداعات الهواة العلمية وترقيتها،

15 - تشجيع المناولة محليا لفائدة المؤسسات المصغرة للحفاظ على ديمومتها وتطويرها،

16 - تسهيل ممارسة النشاطات المرتبطة بالسياحة المحلية وخاصة الغابية والجبلية والتاريخية والحموية والدينية مع تكوين يد عاملة متخصصة في هذه المجالات،

17 - وضع آليات محلية لتسهيل ولوج النساء لسوق العمل وخاصة تشجيع المقاولاتية النسوية بتعزيز المرافقة والاعلام والتكوين وتوفير المرافق السوسيو مهنية (دور الحضانة، النقل المدرسي، المطاعم المدرسية، مؤسسات خدماتية ذات طابع اجتماعي...)

18 - الاهتمام بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة محليا بتخصيص وثيقة البحث الناشط عن الشغل إستثنائيا لهذه الفئة،

19 - تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق التعاونيات التضامنية من خلال تكوين هذه الفئة لتحسين جودة المنتجات وتسهيل تسويقها عن طريق التجارة الالكترونية.

20 - وضع آلية محلية للحوار الاجتماعي يجمع كل المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين والسلطات المحلية، لتسهيل الإتصال والتشاور في القضايا المرتبطة بالإستثمار والتشغيل على المستوى المحلي،

تبقى عملية خلق فرص العمل الناتجة عن الإستثمار رهينة بتطور وحركية هذا الاخير، وعليه فإن كل الآجال التي تحكم خلق فرص الشغل وترقيته مربوطة بآجال حل مشاكل الإستثمار.

وفي الاخير وحسب إعلان مئوية المنظمة الدولية للعمل في الجمعية العامة للدول المشاركة في دورة جوان 2019 أجمعت (على أن مستقبل الشغل يجب ان يرتكز على الانسان ومدى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا من خلال العمل على مواجهة تحديات التطور الديموغرافي والتكنولوجي والبيئي)

وعليه وقصد رفع التحدي لتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، لا بد من الارتكاز على الدراسات والتحاليل المحلية وبناء إستراتيجية للتنمية والإستثمار والتشغيل محليا ومتابعتها مركزيا، وهذا حسب خصوصية كل ولاية.

إن الجزائر الجديدة تحتاج الى كل ابنائها لإحداث حركية اقتصادية واجتماعية، ولا يأتي هذا الا بوضع أليات جديدة تسمح بتوحيد الجهود وتفجير الطاقات وتناسقها، تجسيدا لإلتزامات السيد رئيس الجمهورية والمترجمة في مخطط عمل الحكومة الاخير في الشق المتعلق بترقية التشغيل ومحاربة البطالة بتوجيه الإستثمارات نحو مجالات النشاط ذات القيمة المضافة.

التوصيات المنبثقة عن الورشة 04:

تسيير الأزمات على المستوى المحلي
(الحرائق، الإجهاد المائي، جائحة فيروس كوفيد 19):

إعادة التفكير في طرق الوقاية والتنسيق والتدخل

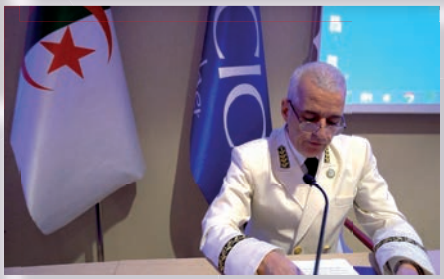

- المشرف :
السيد والي ولاية بومرداس

- المقرر :
السيد والي ولاية خنشلة

- المناقش 01:
المندوب الوطني للمخاطر الكبرى، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

- المناقش 02 :
المدير العام للغابات (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

يشرفني أن أعرض على أسمى حضراتكم ما انبثق عن عمل الورشة رقم 04 في إطار لقاء الحكومة-الولاة، تحت الاشراف الشخصي للسيد رئيس الجمهورية، والذي يدور محورها حول تسيير الأزمات على المستوى المحلي (حرائق الغابات، الفيضانات، الزلازل، المخاطر الصحية،...)، والتي ساهم فيها... (91) ... مشاركا من مختلف القطاعات والمؤسسات، خلصت إلى 45 توصية نذكرها كالتالي:

1 - الانتقال من المقاربة الحالية القائمة على رد الفعل للأزمة إلى مقاربة إستشرافية إستباقية ووقائية؛

2 - تعزيز الحوكمة الوطنية والمحلية لمخاطر الكوارث لتحسين تسييرها، من خلال :

- إستحداث خلايا محلية دائمة لليقظة ورصد ومراقبة المخاطر الكبرى والإبلاغ الفوري بالمعلومات إلى الجهات المركزية،

- دعم المكلفين المحليين بملف الكوارث الطبيعية بكل الوسائل والامكانيات الضرورية.

3 - اطلاق دراسة معمقة للمخاطر و الكوارث بهدف الوقاية منها؛

4 - تنظيم أيام إعلامية وتوعوية محلية حول مخاطر الكوارث وتعميم إحياء اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث، المقرر من قبل منظمة الأمم المتحدة يوم الأربعاء الثاني من كل شهر أكتوبر، الذي «يصادف 13 أكتوبر من السنة الجارية»؛

5 - الإسراع في تعديل القانون رقم 20-04 المؤرخ في 25/12/2004 مع اصدار النصوص التطبيقية له.

6 - الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، مع العلم أن إستثمار دينار واحد في الوقاية يوفر ما يصل إلى 8 دنانير في التدخل، و ذلك بإطلاق دراسات تحديد المخاطر للحد منها؛

7 - تدعيم حالة التأهب للكوارث للتدخل الفعال و «إعادة البناء بشكل أفضل»، أثناء مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار، من خلال تحديث وإطلاق مخطط النجدة (ORSEC) وفقًا للدليل الجديد (اللوائح الجديدة) ،مع مراعاة خصوصية كل إقليم؛

8 - استخدام المنصات الرقمية المخصصة لـ:

- مخطط النجدة (ORSEC) مع تحديث الإمكانيات المادية و البشرية.

- إحصاء الاحتياطيات الاستراتيجية مع تحديث الإمكانيات.

- وضع جهاز إخطار (BMS) ، لا سيما بخصوص خطر الفيضانات.

- المتابعة عن قرب للمواقع الحساسة المعرضة للفيضانات.

9 - تنصيب اللجان الدائمة للولاية والبلديات المكلفة بدراسة ملفات طلبات التعويض في إطار صندوق الكوارث الطبيعية والتكنولوجية الكبرى ووضع حيز التنفيذ لجهاز التقييم والخبرة من أجل تسيير فعال للأزمات؛

10 - إطلاق برامج تمارين ومناورات لمحاكاة المخاطر الكبرى، وفقًا لأحكام المرسوم رقم 19/59 المحدد لكيفيات إعداد و تسيير مخططات النجدة (ORSEC)؛

11 - التطبيق الصارم للتنظيم في مجال البناء والتعمير في المناطق غير المسموحة بذلك مع تشديد العقوبات (تجريم التعدي)؛

12 - السهر على الأخذ بعين الاعتبار لدراسة المخاطر الكبرى في أدوات التعمير (POS ،PDAU)؛

13 - توجيه خطاب الاتصال أثناء حرائق الغابات نحو الجانب الردعي عوض التركيز على الجانب التعويضي؛

14 - تكييف المخططات الوطنية للوقاية، حسب خصوصية كل إقليم وذلك وفقًا لدرجة الحساسية والهشاشة وهو ما ينعكس على المستوى المحلي من خلال انجاز خرائط التعرض للمخاطر (CER) ومخططات الوقاية منها (PPR)؛

15 - تنصيب لجنة تقنية محلية تحت إشراف الوالي، تتشكل من القطاعات المعنية بالمخاطر الكبرى. على أن يتلقى أعضاؤها تكوينا على أحدث التقنيات المتاحة (BAT) لتحليل المخاطر وتسيير الأزمات، مع اشراك الخبراء والجامعيين؛

16 - وضع حيز التنفيذ لتطبيقات نظام المعلومات الجغرافية (SIG) لتسيير الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والمخاطر الكبرى؛

17 - مراجعة وتحيين مخططات التنمية الجهوية وتحيين المخططات التوجيهية القطاعية (المياه، الطاقة، الطرق ، الفلاحة ... إلخ) مع إدراج عوامل المخاطر الكبرى ضمن معطياتها؛

18 - تحيين المرسوم التنفيذي رقم 04/181 المؤرخ في 24 جوان 2004، الذي ينص على إنشاء لجنة الاتصال الخاصة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية؛

19 - إنشاء صندوق خاص لتسيير المخاطر الكبرى على المستوى المحلي حسب خصوصية كل منطقة يسيره الوالي؛

20 - إنشاء حظائر للعتاد ووسائل التدخل على المستوى الولائي والجهوي لتوليف الإمكانيات الموجودة (mutualisation)؛

21 - تعزيز المناطق المهددة بالمخاطر الكبرى بوحدات التدخل مع إنشاء نظام مراقبة حديث باستخدام الطائرات بدون طيار(drones)؛

22 - إدراج، تكوين وتجنيد متطوعين في مخططات التدخل للحماية المدنية وكذا الأعوان الموسميين في الوقاية من المخاطر وخلال الازمات؛

23 - تأطير مشاركة المجتمع المدني والمساهمين في العمليات التضامنية في تسيير الكوارث؛

24 - إدراج في نظام تسيير الكوارث مرحلة التعافي واستخلاص العبر والدروس للرجوع على شكل أفضل إلى المرحلة السابقة قبل الكارثة؛

25 - تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية لفائدة المواطنين للانخراط في نظام التأمين ضد المخاطر، مع إشراك قطاع الشؤون الدينية في هذه العملية، وكذا مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة به لاسيما ما تعلق منها بإخضاعها لشرط صدور قرار وزاري مشترك الذي يعلن المنطقة المنكوبة للاستفادة من التعويض؛

26 - استحداث صندوق خاص وحيد للتكفل بالمخاطر الكبرى؛

27 - اعداد مخططات النجدة الجهوية؛

28 - ترسيخ الثقافة البيئية عند المواطن من خلال تنظيم حملات تشجير واسعة؛

29 - إطلاق دراسات حول الهشاشة عبر كافة الولايات حسب خصوصيات الخطر في كل منطقة؛

30 - مراجعة القانون الأساسي للمندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتوسيع مهامها وتدعيمها على المستوى المحلي وكذا توفير الوسائل اللازمة.

فيما يتعلق بخطر «حرائق الغابات»

31 - فتح المسالك وتهيئة خنادق وإنجاز نقاط المياه للتصدي ووقف امتداد الحرائق مع ترقيمها وتحديدها جغرافيا؛

32 - تكثيف التحقيقات في حرائق الغابات المتعمدة أو غير المتعمدة من أجل ردعها؛

33 - حماية المساحات المحروقة وحظر استخدامها للأغراض الفلاحية لردع مرتكبي الحرائق؛

34 - تنشيط العمل الجواري عن طريق استعمال منابر المساجد وإلقاء دروس الوعظ والإرشاد أثناء خطب الجمعة؛

35 - إدراج تعليم التربية البيئية والوقاية من المخاطر الكبرى ضمن المناهج الدراسية؛

36 - استغلال الفضاءات الغابية: السياحة البيئية، امتياز غابات الاستجمام والترفيه والصيد (رفع الحظر المفروض على الصيد)، التنزه في الوسط الغابي، مع إشراك السكان المحليين في عملية الوقاية، وفقا لدفتر شروط محدد، حسب خصوصية كل ولاية؛

37 - تكثيف عمليات التشجير لتثبيت التربة وذلك بمرافقة التأطير التقني لمصالح قطاع الغابات؛

38 - إطلاق دراسات لمخططات التوجيه للصمود الحضري للمدن الكبرى؛

فيما يتعلق بخطر الفيضانات

39 - تحديد بدقة الجهات المكلفة بالعمليات الدورية لصيانة وتنقية البالوعات وتنظيف مجاري المياه والأودية ورفع النفايات الصلبة والأوحال والأتربة؛

40 - إنشاء مفارغ مراقبة من أجل التخلص من النفايات الصلبة وغيرها؛

41 - إطلاق حملات إعلامية تحسيسية من أجل التوعية الجوارية بمخاطر الفيضانات بإشراك المواطنين وحركات المجتمع المدني وتشجيع العمل التطوعي.

بخصوص خطر الجفاف وتسيير أزمة ندرة المياه

42 - وضع حيز التنفيذ سياسة استشرافية لتسيير المياه الصالحة للشرب مع استخدام التقنيات الحديثة، بناءً على دراسات إستباقية من أجل تحديد الاحتياجات المعبر عنها على المدى المتوسط والطويل وتقدير وتقييم إحتياجات الأجيال القادمة.

43 - تبني رؤية جديدة موجهة نحو الاستخدام الواسع للمياه غير مألوفة الإستعمال (non-conventionnel) (تحلية مياه البحر، وإعادة إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للسقي الفلاحي...).

فيما يتعلق بالمخاطر على الصحة العامة:

44 - إعداد مخطط الوقاية من المخاطر المتعلقة بالصحة العمومية وأخطار العدوى أو الوباء؛

45 - وضع جهاز يقظة وإنذار مسبق مع تحديد المخابر المرجعية المكلفة بممارسة هذه اليقظة وضمان الربط فيما بينها.

التوصيات المنبثقة عن الورشة 05:

إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية من خلال مقاربة عقلانية، اقتصادية وفعالة

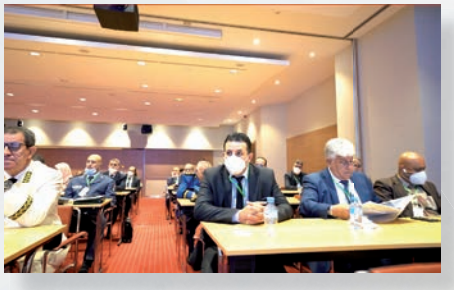

- المشرف : السيد والي ولاية تيزي وزو
- المقرر : السيد والي ولاية المدية
- المناقش1 : المدير العام للموارد البشرية والتكوين والقوانين الأساسية (وزارة الداخلية)
- المناقش 2 : السيد جغلال عبد الوهاب (المديرية العامة للوظيفة العمومية)

يندرج هذا اللقاء ضمن سياق خاص تميزه تحولات سياسية هامة تعرفها البلاد من خلال الإصلاحات السياسية تجسيدا لالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، لمواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الرامية إلى توطيد دولة القانون و تجسيد الحوكمة و الإنعاش الاقتصادي.

و عليه، فان ضرورة بعث ديناميكية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل و المعايير ذات الصلة بالنجاعة و رفع مستوى و نوعية الخدمات، أصبحت ضرورة ملحة دون إغفال ربح الوقت و المال و المردودية و ذلك حتى يتسنى للسلطات العمومية الاستجابة لمختلف طلبات و حاجيات المواطن المتزايدة.

إن النظام الجديد الذي أفرزته العولمة و كذا التحولات و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها بلادنا تفرض على السلطات العمومية إعادة النظر في طريقة تسيير المرافق العمومية المحلية، بغية تجسيد مبدأ تقريب الإدارة من المواطن و تقديم خدمة ذات جودة عالية.

هذا ما تم مناقشته من طرف المشاركين في الورشة الخامسة التي تكفلت بدراسة موضوع «**إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية من خلال مقاربة عقلانية اقتصادية و فعالة.**»

و التي خلصت إلى التوصيات التالية:

1. إعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة لتسيير المرافق العمومية بما يسمح بتصور أنماط جديدة للتّسيير، و جعلها تتطابق مع الدستور و التوجهات الاقتصادية الجديدة مع مراعاة الطابع الاجتماعي للدّولة الجزائرية،

2. مراجعة المنظومة التشريعية و التنظيمية الخاصة بتسيير المرفق العام المحلي و فصلها عن أحكام إبرام الصفقات العمومية،

3. وضع إطار قانوني توجيهي ينظم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بغرض تدعيم آليات تفويض المرفق العام، من أجل تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق ميزانية الدولة و ميزانيات الجماعات المحلية،

4. باستثناء المهام السيادية للدولة، يمكن للجماعات المحلية تفويض كل المرافق العمومية المحلية طبقا لتوجه جديد يرمي إلى إشراك المتعاملين الاقتصاديين الخواص،

5. إعادة النظر في النص القانوني المتضمن المرصد الوطني للمرفق العام، لاسيما فيما يتعلق بمهامه و تشكيلته بما يسمح بإشراك منظمات المجتمع المدني، ت تدعيمه بإنشاء هيئات لسبر الآراء،

6. استرجاع الثقة في أداء المرفق العام من خلال تحسين استقبال المواطنين و تدعيمها بحسب مستوى نوعية الخدمات المقدمة عن طريق تعيين أعواء أكفاء و ملمين بمختلف جوانب الخدمات المقدمة على مستوى الإدارات العمومية،

7. وضع آلية للاتصال و التواصل تعنى بالتكفل الآني بالانشغالات المعبر عنها من قبل المواطنين،

8. تشجيع و مرافقة مبادرات المجتمع المدني التي تهدف إلى انجاز و تسيير المرافق العمومية المحلية،

9. إشراك ممثلي المجتمع المدني في اختيار المرافق العمومية الجوارية في إطار العمل التشاركي والتشاوري،

10. إعداد مخططات تهيئة الإقليم تأخذ بعين الاعتبار التوزيع المتوازن والعقلاني للمرافق العمومية، وفق خصوصيات كل منطقة،

11. تعزيز قدرات الأعوان العموميين بغية تحسين نوعية الخدمة العمومية المحلية من خلال برامج تكوين نوعية و متخصصة، مما يضفي المرونة اللازمة في التسيير و يحفز على استقطاب الكفاءات،

12. إعادة النظر في نظام الجباية المحلية من خلال إعادة توزيع الضرائب و الرسوم بين الدولة و الجماعات المحلية لتحسين مداخيل الميزانيات المحلية مما يسمح بتسيير أنجع للمرافق العمومية المحلية،

13. ترشيد استعمال الموارد المالية المتوفرة عن طريق التعاضد المالي بين الجماعات المحلية،

14. وضع إجراءات و تدابير جديدة تسمح بمساهمة المواطن في تمويل المرافق العمومية المحلية،

15. إجراء مقاربة تقييمية لنوعية الخدمات المقدمة و الإعتمادات المالية المرصودة،

16. اللجوء إلى عقود النجاعة في إطار تسيير المرافق العمومية المحلية و التقييم الدوري لمدى الاستجابة لتطلعات المرتفقين،

17. إدراج أساليب الحوكمة و المناجمت العمومي الحديثة في تسيير المرافق العمومية من خلال تبني مقاربة التسيير بالأهداف و النتائج وفق منهج منظم مع وضع مؤشرات قياس النجاعة المعتمدة على النتائج،

18. وضع تدابير و آليات لمراقبة تسيير المرافق العمومية القطاعية المسيرة مركزيا، كتلك المتعلقة بالخدمات البريدية و الاتصال و كذا المرافق العمومية للكهرباء و الماء و التطهير،

19. إشراك الخبراء و الجامعيين و الكفاءات الأخرى في مجال دراسة و تشخيص المرافق العمومية المحلية في مجال التنظيم، و إيلاء العناية اللازمة لمخرجات بحوثهم و استغلالها في تحسين نوعية الخدمة العمومية،

20. العمل على تسهيل تبادل الخبرات و التجارب الناجحة في تسيير المرافق العمومية بغرض تعميمها،

21. مراجعة تنظيم المرافق العمومية و مدونة المهن الخاصة بها على ضوء رقمنة أساليب التسيير،

22. وضع مرجعية وطنية للمنصات الرقمية ضمن إستراتيجية شاملة و مدمجة لرقمنة المرافق العمومية المحلية من أجل التبادلات البينية الرقمية بين كل القطاعات بهدف تسهيل الولوج إلى الخدمات الإدارية من طرف المرتفقين،

23. تعميم و تعزيز رقمنة الخدمات و آليات التصديق و الدفع الإلكترونين،

الكلمة الختامية

السيد أيمن بن عبد الرحمان،
الوزير الأول، وزير المالية

بسم الله الرحمن والرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛

- السيد رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- السيدات والسادة الولاة والولاة المنتدبون؛

- السيدات والسادة ممثلي البرلمان بغرفتيه

- السيدات والسادة إطارات الدولة كل بمقامه ورتبته؛

- السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يشرفني أن أتواجد بينكم للإشراف على اختتام هذا اللقاء الهام بين الحكومة والولاة والذي أضحى سنة سنوية حميدة الذي نظم هذه السنة تحت عنوان «إنعاش إقتصادي، توازن إقليمي، عدالة إجتماعية»،تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية ورعايته السامية، والذي ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية تضمنت جملة من التعليمات والتوجيهات السديدة، نعتبرها بمثابة ورقة طريق أطلب منكم الحرص كل الحرص على إيلاء أهمية واهتمام بالغين لتجسيدها حرفيا.

أستسمحكم في البداية أن أعبر عن شكري وامتناني لكل الولاة والإطارات الذين ساهموا بمجهودات جبارة في التخفيف من آثار مختلف الأزمات التي مر بها وطننا المفدى، كما استسمحكم للتعبير عن شكري لجميع المشاركين على مستوى المداخلات والنقاش الذي دار في الورشات الخمسة من ولاة وولاة منتدبون وإطارات ومسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية وكذا خبراء ومختصين في التنمية المحلية مما يترجم إرادة الجميع في إنجاح مسار تكريس دولة القانون وضمان الإنعاش الاقتصادي والتوازن الإقليمي والعدالة الاجتماعية التي نتطلع إليها جميعا.

لقد تابعت باهتمام التوصيات والإقتراحات القيمة التي إنبثقت عن هذا اللقاء والتي نعول عليها كثيرا من أجل أن تكون امتدادا لبرنامج عمل الحكومة على المستوى المحلي، كما أجدد لكم شكري على إلتزامكم بالتوجيهات التي قدمت لكم في الجلسة الإفتتاحية من أجل تعميق النقاش حول المسائل المتعلقة بالتنمية المحلية لاسيما المشاريع المهيكلة ذات الإدماج الإقليمي

أيها السيدات أيها السادة

لقد تزامن عقد اللقاء الثالث بين الحكومة والولاة مع المصادقة على مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية. وإذ أشكر السيد رئيس الجمهورية على برمجة هذا اللقاء في هذا الوقت بالذات، فإنني أغتنم هذه المناسبة لتذكير السادة الولاة وكل المسؤولين على المستويين المحلي والمركزي، بضرورة التجنّد كل على مستواهم من أجل رفع تحدي تحقيق الأهداف التي رسمناها في هذا البرنامج التنموي النهضوي الطموح والذي حدد السيد رئيس الجمهورية معالمه استجابة لتطلعات الشعب الجزائري العظيم. ولا أخفيكم القول بأن جل هذه التوصيات قد تم احتواءها في برنامج الحكومة خاصة فيما يتعلق بشق الاستثمارات في كافة المجالات التي نعتبرها روافد حقيقية للاقتصاد الوطني كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة الصيدلانية، والطاقة والمناجم، و المؤسسات الناشئة والمصغرة. لقد قمنا بمراجعة قانون الاستثمار وكذا نصوصه التطبيقية، وهذا يعتبر في حد ذاته إنجازا عظيما، إذ كان لدينا قانون الاستثمار ولكن لم تكن هناك نصوص تطبيقية كفيلة بمراعاة كل انشغالات المتعاملين والمسيرين، بالتالي، ونحن بصدد القيام بضبط استعمال العقار بكل مكوناته سواء كان عقارا سياحيا أو صناعيا أو فلاحيا، ونحن بصدد استرجاع كل العقارات التي منحت ولم تستغل حتى الآن، أو التي منحت بطرق غير قانونية. إن الوقت قد حان لإعادة منح العقار للمستثمرين الحقيقيين، وحان الوقت لمنح الأر ض الفلاحية لمن يخدمها.

والهدف الأسمى الذي نرجوه ونترجاه هو أن نصل إلى الأمن الغذائي ،وأن نصل إلى الأمن الصحي المرجو، فكفانا أن نبقى سجناء لتذبذبات وتغيرات أسعار المواد الأولية على الساحة الدولية، فحان الوقت للجزائر أن تسترجع هيبتها في مجال الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يخص الحبوب.

وعلى السادة الولاة مراعاة هذه الأولية التي تعتبر أولية الأوليات في المجال الاقتصادي، ونحن نحدد مجالا وقتيا لا يجب أن يتعدى الـ 18 شهرا من أجل الوصول إلى هذا المبتغى وهذا الهدف.

أيها السيدات أيها السادة،

اعتبارا للدور الكبير الذي تلعبه الجماعات المحلية كفاعل أساسي وشريك رئيسي في تحقيق التّنمية بمختلف أبعادها، وبالنظر أيضا إلى أهمية تسيير المرافق العمومية على المستوى المحلي وارتباطها الوثيق بالحياة اليومية للمواطن فقد حرصت الحكومة على إدراج جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تصب في اتجاه دعم وتحسين الحوكمة المحلية، شملت، على الخصوص، إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية، حيث، كما أعلنت عنه سابقا، ستُنصّب ورشاتُ الإصلاحِ الخاصة بذلك في الأسابيع القليلة القادمة.

ويرجع هذا إلى إيماننا الرّاسخ بضرورة تحقيق التّناسق والانسجام بين السّياسات القطاعية، وضمان التقاطع مع مخططات وبرامج التنمية على المستوى المحلي، والتي يستوجب إعدادها وتنفيذها وفق مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين.

إن الحكومة ومن خلال مراجعة قانوني البلدية والولاية تهدف إلى إعطاء حيوية أكبر للإقليم وإلى تعزيز جاذبيته وقدرته التنافسية بما يتماشى مع إعادة تنظيم سياسات التنمية المحلية.

وهذا من شأنه أن يسمح بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة للنفقات العمومية، ولكي تلعب دورًا أكبر على المستوى الاقتصادي، مدعومة من طرف الحكومة بآليات تشجيع ودعم الاستثمارات وكذا أدوات تحسين إستغلال المرفق العام الواقع ضمن إقليم اختصاصها. حان الوقت كي نقوم بإعادة النظر في طرق تسجيل ومتابعة وانجاز المشاريع العمومية.

فضلا عن ذلك، وعملا منها على إعادة تفعيل دور أدوات التخطيط ووضع الأطر الإستراتيجية التي يضمن التوجيه الدقيق للتنمية على المديين المتوسط والبعيد، ستعمل الحكومة على تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم قصد تعديل الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم حتى تواكب التطورات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية وكذا الديمغرافية.

كما ستتبعها أيضا عمليات تكييف واسعة لجميع المخططات الولائية والبلدية.

أيتها السيدات أيها السادة،

إنطلاقا من قناعتنا بأنه لا يمكن لأي سياسة تنموية أن تنجح ما لم تكن مبنية على معلومات دقيقة تسمح بصياغة سياسات عمومية من شأنها تغيير الوضع الإجتماعي وتحسين ظروف معيشة المواطن وتقييم الانعكاسات الناجمة عن السياسية التنموية، وهو ما يتطلب رصدا دقيقا للإمكانيات والنقائص والاحتياجات.

على هذا الأساس، ستعمل الحكومة على استكمال الإحصاء العام للسكان والإسكان قبل نهاية السداسي الأول لسنة 2022، حيث ستمكن هذه العملية من ضبط التعداد السكاني والخصائص الديمغرافية وتقديم بيانات دقيقة حول مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي.

هذه العملية ستعطي بعدا تنمويا جديدا، سيجد المواطن في المخططات التنموية الاجتماعية والاقتصادية الرد على مطالبه والاستجابة لرغباته.

دعما لهذا المسعى أيضا، تعكف الحكومة حاليا على تقوية الشبكة الإحصائية المحلية وإنشاء قاعدة بيانات مرجعية للإمكانيات والمؤهلات المحلية لكل بلدية وكذا مؤشرات الانسجام والتناسق

الإجتماعي عن طريق مسح إحصائي بلدي شامل، سيساهم في توجيه سياسات التنمية بتكريس مقومات التنمية العادلة لكافة الفئات والمناطق وتقليص فوارق التنمية بينها، تأخذ بعين الاعتبار المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية لكل منطقة.

فضلا عن ذلك، ستطلق الحكومة في الأسابيع القادمة عملية الإحصاء الاقتصادي الذي يوفر قاعدة بيانات خاصة بالكيانات الاقتصادية والإدارية من غير الفلاحة مهما كانت طبيعتها القانونية. فقد تبين من خلال إجراء مسح شامل وجود عدة منشآت وهياكل إدارية واجتماعية منجزة وغير مستغلة، وبالتالي وجب إجراء هذا الإحصاء حتى نقف على الاحتياجات الحقيقية للجماعات المحلية.

ضمن هذا الإطار، السيدات والسادة الولاة مدعوون للعمل على المساهمة في إنجاح هذا العملية التي تكتسي طابعا إستراتيجيا، حيث ستسمح لنا بإعداد وإثراء قاعدة المعلومات الاقتصادية التي تحتاجها الحكومة من أجل صياغة السياسات التنموية الوطنية والمحلية.

تضاف هذه الجهود إلى تلك التي تقوم بها السلطات العمومية في عمليات الجرد في مختلف المجالات، الهيكل الديمغرافي، السكن، العقار الصناعي والفلاحي والسياحي.

أيتها السيدات أيها السادة،

إن استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة، ينطلق من إعادة وضع الجماعات المحلية في دورها الجواري الأصلي ، لهذا حان الوقت للتفكير بجدية في تجسيد لامركزية حقيقية في تسيير الشؤون العامة من شأنها أن تكون محركًا للتنمية، كما يمكنها أن تساعد في تحسين نوعية الخدمات العمومية وزيادة كفاءة أداء الإدارة المحلية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، من خلال منح المزيد من الصلاحيات إلى البلديات.

كما يمكنها أيضًا تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي عن طريق إنشاء أقطاب اقتصادية حقيقية وكذا التقليل من الاختلالات التنموية عن طريق توجيه الموارد إلى المناطق التي تشهد تأخرا وحرمانا.

في هذا الإطار لابد من التأكيد بأن التجسيد الفعلي للامركزية يستوجب ضمان وبشكل دائم، رقابة ومتابعة لعمل الإدارة المحلية ودعمها في تنفيذ مهامها وكذا توفير آليات قوية لتطبيق مبدأ المساءلة لضمان حسن إستغلال الموارد المحلية.

يجب التأكيد، أيضا، على أن اللامركزية هي عملية معقدة تتطلب منا العمل التدريجي على مراحل كما تستوجب التقييم الدوري والدراسة والتنسيق لجميع الهياكل والسياسات العامة التي يجب أن تتكيف جميعها مع متطلبات الواقع الجديد.

ينبغي أن تستند أيضا من أجل نجاحها، على إجراء جرد وتقييم للتوزيع الحالي للسلطات بين المستويات المركزية واللامركزية وكذا دراسة معمقة للرهانات التنظيمية والمالية المتعلقة بنقل السلطات من الإدارة المركزية إلى السلطات المحلية اللامركزية من حيث الرزنامة وماهية الصلاحيات التي ستنقل.

فضلا عن ذلك يجب دراسة قدرة الأنظمة الإدارية والمالية اللامركزية على القيام بوظائف التخطيط وإدارة الموارد البشرية و المالية المحلية وكذا قدرتها على إدارة المرفق العام وتقديم الخدمات العمومية.

أيتها السيدات، أيها السادة

إن نجاح أي برنامج تنموي مرهون بمدى قبول المواطن له وانخراطه في مسعاه، ولهذا جعل السيد رئيس الجمهورية إسترجاع ثقة المواطن في السلطات العمومية، أولوية الأولويات، ونحن مدعوون جميعا لتحقيق هذا المسعى.

إن المواطن يتطلع إلى مزيد من الشفافية والمساءلة ويطالب بمزيد من القرب من العمل المحلي فضلا عن الخدمات وفرص أفضل وأكبر للمشاركة والمساهمة في إتخاذ القرار والتشاور معه حول خيارات أولويات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة مع فئة الشباب.

ولهذا أدعوكم إلى التطبيق الصارم لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية الخاصة بوضع خلايا الاستماع إلى إنشغالات وتظلمات المواطنين والرد عليها وتحسين استقبالهم وزيادة قنوات الاتصال معهم، خاصة مع زيادة التأثير السلبي لقنوات التواصل الاجتماعي الذي يتطلب يقظة وحضورا دائمين مع إشراك كافة مكونات المجتمع المدني الفاعل.

كما أطلب منكم المساهمة في تطبيق الإجراءات الخاصة بتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها ومحاربة البيروقراطية وكذا المساهمة في مسار التحول الرقمي للإدارة العمومية وامتداداتها إلى المستوى المحلي وهذا من أجل المساهمة في الإرتقاء بالخدمة العمومية وتحسين مناخ الإستثمار من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين الحقيقيين وتحرير روح المبادرة أمامهم، خاصة الطاقات الشابة من حاملي الأفكار والمشاريع وتشجيعها على الإسهام في التنمية المبتكرة.

كما لا ينبغي إغفال أهمية إصلاح أساليب تسيير المرفق العام المحلي من خلال مقاربة عقلانية واقتصادية وفعالة عن طريق إدخال طرق جديدة ومبتكرة في التسيير والمساهمة في إصلاح تنظيم ومهام وسير المؤسسات العمومية من منظور اقتصادي.

ضمن هذا المسعى أنتم مطالبون بالخروج من فكرة الحدود الإقليمية للبلديات والولايات، والعمل على الإستغلال الأمثل للمرافق العمومية المتواجدة في الأقاليم المجاورة وكذا الربط المشترك بمختلف الشبكات (الطاقة والماء...).

وهذا للخروج من منطق الاتكالية واستهلاك الميزانية إلى منطق نشط لاقتصاد وخلق الثروة، والدخل المستدام في إطار الإعتماد على رؤية مشتركة للتنمية بين مختلف الجهات الفاعلة والأقاليم. وفي هذا الإطار، يشرفني أن أعلمكم بأنه قد تم الانتهاء من وضع القانون الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو على مستوى الحكومة .وهو ما يسمح بإضفاء طرق عصرية وأكثر نجاعة لتسيير المرفق العام بفضل الإضافات الجديدة التي ستتيحها هذه الشراكة من عصرنة وإدخال للتكنولوجيات الحديثة، ونحن بصدد الانتهاء من إعداد هذا القانون لعرضه على البرلمان بغرفتيه من أجل المصادقة عليه. وهذا ما سيكون عاملا محفزا على مستوى الجماعات المحلية خاصة من حيث توفير أدوات العصرنة في تسيير المرفق العام.

أنتم مدعوون أيضا لمواصلة الإنخراط في مسعى الحكومة القاضي بعقلنة الإنفاق ومحاربة التبذير وضمان تسيير ناجع للبرامج التنموية على المستوى المحلي، وتفادي التأخير في الإنجاز الذي يؤدي إلى إعادة التقييم وهو ما يثقل كاهل ميزانية الدولة، وعليكم أيضا الاهتمام بتثمين الممتلكات المحلية وبصيانة المنشآت القاعدية المحلية والمحافظة عليها.

وإيمانا منها بالعراقيل التي انجرّت في قانون الصفقات العمومية والمرفق العام، فقد قررت الحكومة مراجعة هذا القانون وقوانينه التطبيقية لجله أكثر نجاعة وأكثر شفافية وأكثر مرونة .

كما أجدد دعوتي إلى السيدات والسادة الولاة إلى ضرورة إيلاء أهمية قصوى لضمان تخصيص أفضل للموارد المالية وتحديد للأولويات، وكذا التسريع في إنجاز المشاريع التي تسير بوتيرة أقل من المطلوب، فلا مجال لتضييع مزيد من الوقت.

أيتها السيدات، أيها السادة

تجدر الإشارة هنا بأن بلادنا تملك العديد من المقومات من شأنها أن تسرع من وتيرة التنمية، علينا إستغلال كل ما هو متاح منها من أجل إنجاح مسار بناء النموذج الاقتصادي الجديد، وهنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- الإمكانية الكبيرة لتطوير النقل الجوي الداخلي وما يمكن أن يلعبه من دور في تعزيز جاذبية الأقاليم، وفك العزلة وإنعاش النشاط الاقتصادي والسياحي؛ وقد سبق لنا وأن أشرنا إلى قرب فتح الاستثمار في مجال النقل الجوي والبحري،

- توحيد الإمكانيات والمبادرات المشتركة على المستوى المحلي من أجل دعم هياكل وبرامج ومشاريع تصب ضمن مسعى تحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والصناعات التحويلية الغذائية؛

- دعم مبادرات إنشاء وإستغلال مشترك لمشاريع ومناطق سياحية والعمل على دعم جاذبية الأقاليم في هذا المجال.

وهنا يجب التأكيد أن الإدارة لن تكون عقبة أمام المستثمرين الحقيقيين، ولن تكون خصما لها، فهي مرافق وفي ونزيه وفعال في إنجاح المشاريع الاستثمارية.

أيتها السيدات، أيها السادة

إسمحولي أيضا، أن أُعرّج على مسألة تسيير الأزمات والأخطار الكبرى على المستوى المحلي الذي يستلزم إعادة التفكير في إعداد مخططات الوقاية والتنسيق والتدخل بالإضافة إلى إعادة النظر في تسيير الأزمات ومسؤوليات كل هيئة بالشكل الذي يضمن التحكم في تعبئة الإمكانيات وفعالية التدخلات والتكفل مخلفات الكوارث، لا سيما المنكوبين وتقييم وضمان العودة إلى الوضع الطبيعي.

مراجعة قانون 04/20 المتعلق بالأخطار الكبرى وكذا إصدار النصوص التطبيقية له، كما ألفت النظر إلى السادة الولاة وإطارات الدولة إلى ضرورة تذكير وتحسيس المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بأهمية التأمين على ممتلكاتهم بكل أشكالها، وذلك للتقليص من كلفة التأمينات التي تحملتها خزينة الدولة منذ عام 2004.

أيتها السيدات، أيها السادة

وفي الأخير، لا يفوتني التذكير، بأن كل التوصيات والمقترحات التي خرج بها هذا اللقاء ستكون محل متابعة على مستوى الحكومة التي ستعمل على تعزيز الإطار القانوني التشريعي المشجع على تجسيد هذه المقترحات.

كما نتطلع بأن تسفر الانتخابات المحلية التي ستنظم في شهر نوفمبر القادم، وفق قانون الإنتخابات الجديد، عن مسؤولين محليين ذوو كفاءة ونزاهة بعيدون عن شبهة المال الفاسد، من شأنهم الرفع من أداء التسيير على المستوى المحلي.

وستضاف جهودهم إلى جهود الولاة بمعية كافة الإطارات المحلية التي ينتظر منها العمل على إعطاء الدفع اللازم للتنمية المحلية والعمل على التكفل الأفضل بإنشغالات المواطنين.

وكونوا على يقين بأن عهد بقاء التوصيات رهينة الأدراج قد ولى، وسنكون ملزمين بالتقييم الدوري لمدى تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه، عبر آليات سيتم دراستها في اجتماعات الحكومة.

ثقتنا في الله وفيكم كبيرة ولا شيء يهون أمام إرادة المخلصين الخيرين من أبناء هذا الوطن الغالي المفدى في سبيل تحقيق ما يتطلع إليه الشعب الجزائري العظيم.

تحيا الجزائر قوية، عزيزة، أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
شكرا على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته